العقوبات الأمريكية على سوريا

التطور التاريخي والتأثيرات الاقتصادية والسياسية في ضوء قانون قيصر وتعديلاته

وحدة ماري للدراسات والسياسات

إعداد : أ. صالح صالح (آرام الدوماني)

المقدمة

تشهد الساحة السورية منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين واحدة من أكثر المراحل تعقيدًا في تاريخها السياسي والاقتصادي الحديث، حيث تداخلت تداعيات الحرب الداخلية الطويلة التي بدأها النظام السوري بعد اندلاع الثورة السورية مع ضغوط خارجية متعددة المستويات، في مقدمتها منظومة العقوبات الأميركية التي تحوّلت من أدوات ضغط سياسية محدودة إلى شبكة متكاملة من القيود الاقتصادية والمالية والدبلوماسية. وقد أسهمت هذه العقوبات في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية للدولة السورية، وتوجيه مسار علاقاتها الإقليمية والدولية، بحيث لم تقتصر آثارها على النظام السياسي السابق فحسب، بل امتدت إلى المجتمع السوري ومؤسساته الاقتصادية والخدمية على حد سواء.

فمنذ إدراج سوريا على قائمة "الدول الراعية للإرهاب" عام 1979، خضعت الدولة لسلسلة من العقوبات التي اتخذت في بدايتها طابعًا سياسيًا رمزيًا، قبل أن تتوسع تدريجيًا لتشمل قطاعات النفط والطاقة والمصارف والطيران والتجارة الخارجية، وصولًا إلى ما عُرف بـ قانون قيصر لعام 2019، الذي مثّل الذروة في التصعيد التشريعي الأميركي ضد النظام السوري في عهد الرئيس بشار الأسد. ومع دخول هذا القانون حيّز التنفيذ عام 2020، انتقلت واشنطن من سياسة الضغط السياسي إلى سياسة الخنق الاقتصادي الشامل، عبر استهداف مؤسسات الدولة وشبكات الدعم الخارجية، وهو ما أثار جدلاً واسعًا حول مدى قانونية هذه العقوبات وحدودها الإنسانية وفعاليتها في تحقيق أهدافها المعلنة المتمثلة في "محاسبة النظام على جرائم الحرب".

غير أنّ التطورات اللاحقة بعد سقوط النظام السابق مطلع عام 2025، وبروز الدولة السورية الجديدة بقيادة حكومة انتقالية في دمشق، مثّلت منعطفًا حاسمًا في مسار العقوبات الأميركية. فقد شهدت تلك المرحلة مراجعة شاملة للسياسة الأميركية تجاه الملف السوري، توّجت بإعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن تفعيل الإعفاءات المنصوص عليها في قانون قيصر وإصدار الترخيص العام رقم (25)

في مايو 2025، بما سمح بتخفيف مؤقت للعقوبات الثانوية وإعادة فتح قنوات محدودة للتعامل التجاري والإنساني. هذا القرار مثّل بداية تحوّل استراتيجي من سياسة العزل الكامل إلى الانفتاح المشروط، وفتح الباب أمام إعادة دمج سوريا تدريجيًا في النظامين العربي والدولي.

تزداد أهمية هذا البحث بالنظر إلى أن دراسة العقوبات الأميركية على سوريا لا يمكن فصلها عن الإطار الأوسع للعلاقات الأميركية–الشرق أوسطية، ولا عن البعد القانوني والسياسي للعقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الخارجية. فكما مثّلت العقوبات وسيلة ضغط على دول مثل إيران والعراق وكوبا، فإن تطبيقها على سوريا، وسط حرب داخلية وانهيار اقتصادي شامل، جعل من التجربة السورية نموذجًا معقدًا في التفاعل بين العقوبات والانتقال السياسي. ومن ثمّ، فإن تحليل تطورها التاريخي، وأبعادها القانونية، وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، يتيح فهمًا أعمق للتحولات الجارية في السياسة الأميركية وفي مستقبل الاقتصاد السوري بعد عام 2025.

في هذا الإطار يطرح البحث سؤالَه المركزي:

إلى أي مدى أسهمت العقوبات الأميركية، ولا سيما قانون قيصر وتعديلاته، في إعادة تشكيل الاقتصاد السوري وتغيير موازين القوى داخل الدولة والمجتمع؟

ومن هذا السؤال تتفرع تساؤلات فرعية:

• ما المسار التاريخي لتطور العقوبات الأميركية على سوريا منذ عام 1979 وحتى المرحلة الانتقالية عام 2025؟

• ما الأسس السياسية والقانونية التي استندت إليها الإدارة الأميركية في فرض هذه العقوبات وتعديلها؟

• كيف انعكست العقوبات، وخاصة قانون قيصر، على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي خلال النظام السابق والدولة الجديدة؟

• ما الجهات المؤثرة داخل الولايات المتحدة في رسم سياسات العقوبات وتحديد مسارها؟

• وما الفرق بين إزالة العقوبات وتعديل قانون قيصر، وما النتائج المترتبة على كلٍّ منهما في ضوء التحول السياسي في سوريا؟

يهدف هذا البحث إلى تحليل التطور التاريخي والسياسي للعقوبات الأميركية على سوريا، وبيان أثرها الاقتصادي والاجتماعي في مرحلتين أساسيتين: مرحلة النظام السابق ومرحلة الدولة الجديدة، مع التركيز على قانون قيصر باعتباره نقطة التحول الأبرز في العلاقات بين دمشق وواشنطن. كما يسعى إلى استشراف آفاق تعديل العقوبات أو رفعها الكامل، وتحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في صنع القرار الأميركي بهذا الشأن، فضلًا عن تقييم التداعيات الواقعية لهذه السياسات على الاقتصاد السوري وفرص إعادة الإعمار.

وقد تمت مناقشة هذه القضايا عبر ثلاثة محاور رئيسية:

أولًا: الخلفية التاريخية والسياسية للعقوبات الأميركية على سوريا.

ثانيًا: قانون قيصر وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثالثًا: آفاق تعديل العقوبات ورفعها في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الراهنة في سوريا.

أولًا: الخلفية التاريخية والسياسية للعقوبات الأميركية على سوريا

1- الجذور الأولى للعقوبات الأميركية

تعود البدايات الفعلية للعقوبات الأميركية المفروضة على سوريا إلى أواخر سبعينيات القرن العشرين، في مرحلة اتسمت بتوتر العلاقات بين دمشق وواشنطن على خلفية الاصطفافات الإقليمية خلال الحرب الباردة. ففي ديسمبر عام 1979 أدرجت الولايات المتحدة سوريا على قائمة "الدول الراعية للإرهاب"، وهو تصنيف تبنّاه الكونغرس الأميركي رسميًا استنادًا إلى اتهامات تتعلق بدعمها للفصائل الفلسطينية المسلحة وتورطها في النزاع اللبناني[1]. وقد شكّل هذا القرار نقطة الانطلاق الأولى في مسار طويل من العقوبات المتصاعدة التي ستصبح لاحقًا جزءًا أساسيًا من السياسة الأميركية تجاه النظام الأسد.

أدّى هذا التصنيف إلى فرض حزمة أولى من الإجراءات العقابية شملت حظر تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية الأميركية إلى سوريا، ومنع تزويدها بالمواد ذات الاستخدام المزدوج، أي تلك التي يمكن توظيفها في الأغراض المدنية والعسكرية على السواء. كما ترتّب على هذا الإدراج الحدّ من التعاون الدبلوماسي والاقتصادي بين البلدين، وتقييد أي اتفاقات تجارية أو مالية يمكن أن تُسهم في تعزيز القدرات الدفاعية السورية. كانت هذه الإجراءات، في ذلك الوقت، تعبيرًا عن رغبة واشنطن في معاقبة الأنظمة التي اعتُبرت خارجة عن المنظومة الغربية، لا سيما تلك المتحالفة مع الاتحاد السوفييتي أو الداعمة لحركات المقاومة المسلحة في الشرق الأوسط[2].

---

[1] Matthew Levitt, “Syrian Sponsorship of Global Terrorism: The Need for Accountability.” The Washington Institute, 2025, www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/syrian-sponsorship-global-terrorism-need-accountability.

[2] Wael Alalwani, Karam Shaar, “A Comprehensive Review of the Effectiveness of US and EU Sanctions on Syria.” Middle East Institute, 2021, www.mei.edu/publications/comprehensive-review-effectiveness-us-and-eu-sanctions-syria.

وفي مطلع الألفية الجديدة، ومع تصاعد التوترات الإقليمية عقب الغزو الأميركي للعراق عام 2003، اتخذت العقوبات الأميركية على سوريا طابعًا أكثر شمولًا وتفصيلًا. فقد أقرّ الكونغرس في العام نفسه قانونًا جديدًا تحت مسمّى "محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان"، وهو تشريع مثّل مرحلة ثانية في نهج الضغط الأميركي. استند هذا القانون إلى اتهام دمشق بالتدخل في الشأن اللبناني ودعمها تنظيمات تعتبرها واشنطن "إرهابية"، مثل حزب الله وبعض الفصائل الفلسطينية، فضلًا عن الاشتباه في تطويرها برامج تسلّح غير تقليدية[3].

دخل القانون حيّز التنفيذ الفعلي عام 2004 من خلال الأمر التنفيذي رقم 13338 الذي أصدره الرئيس الأميركي جورج بوش الابن، ليُفعّل بذلك مجموعة من العقوبات الإضافية التي تجاوزت الحظر العسكري لتشمل نطاقًا اقتصاديًا أوسع. فقد نصّ الأمر على منع تصدير معظم السلع الأميركية إلى سوريا باستثناء المواد الغذائية والأدوية، وفرض قيود على التحويلات المالية والتعاملات المصرفية، إلى جانب حظر سفر شركة الطيران السورية إلى الولايات المتحدة وتجميد الأصول المملوكة لمسؤولين وشركات سورية يُشتبه في ارتباطها بالنشاط العسكري أو النووي[4].

وقد كانت هذه الإجراءات بمثابة نقطة تحول في السياسة الأميركية تجاه دمشق، إذ لم تقتصر على الرمزية السياسية، بل امتدت لتطال البنية الاقتصادية السورية في عمقها. فمع تفعيل تلك العقوبات، تراجعت مستويات التبادل التجاري بين سوريا والدول الغربية تدريجيًا، وبدأت البلاد تفقد موقعها في الأسواق الأوروبية والأميركية. ومع مرور الوقت، انخفضت قيمة التجارة مع الاتحاد الأوروبي، الذي كان يُعد أحد أبرز الشركاء الاقتصاديين لدمشق، إلى أقل من

---

[3] Nate Rosenblatt, “Does Treating Syria as a State Sponsor of Terrorism Advance or Hold Back US National Security Interests?” Atlantic Council, 7 Sept. 2021, www.atlanticcouncil.org/commentary/article/does-treating-syria-as-a-state-sponsor-of-terrorism-advance-or-hold-back-us-national-security-interests/.

[4] Jeremy M. Sharp, Unrest in Syria and U.S. Sanctions Against the Asad Regime, Congressional Research Service, August 9, 2011, pp.1-30.

10% من مستويات ما قبل عام 2011، ما مثّل بداية العزلة الاقتصادية السورية التي ستتعمق لاحقًا مع اندلاع الحرب الداخلية وصدور قوانين عقابية جديدة أكثر صرامة، كان أبرزها قانون قيصر لعام 2019[5].

وهكذا يتضح أن العقوبات الأميركية لم تكن مجرد ردود فعل ظرفية على أحداث سياسية متفرقة، بل هي نتاج تطور تراكمي في الرؤية الأميركية تجاه النظام الأسد، التي انتقلت من التوجس الأمني في سبعينيات القرن الماضي إلى سياسة الضغط الاقتصادي الشامل في العقود اللاحقة، تمهيدًا لتقييد قدراته الاستراتيجية وتقليص هامش تحركه الإقليمي والدولي.

2- تحولات السياسة الأميركية بعد عام 2011

شكّلت الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في سوريا في مارس 2011 نقطة تحول حاسمة في طبيعة المقاربة الأميركية تجاه النظام الأسد، إذ انتقلت واشنطن من سياسة احتواء محدودة إلى نهج عقابي شامل يستند إلى مبدأ "الضغط الأقصى" السياسي والاقتصادي. فقد اعتبرت الإدارة الأميركية أن تعامل الحكومة السورية مع الاحتجاجات — وما رافقه من أعمال قمع وانتهاكات — يبرر إعادة صياغة منظومة العقوبات القائمة وتوسيع نطاقها لتشمل قيادات عليا ومؤسسات سيادية وقطاعات اقتصادية بأكملها.

في هذا السياق، أصدر الرئيس باراك أوباما في أبريل 2011 الأمر التنفيذي رقم 13572، الذي نصّ على تجميد أصول عدد من كبار المسؤولين السوريين المتورطين في أعمال القمع، ومنع أي تعامل مالي أو تجاري معهم داخل الولايات المتحدة أو عبر النظام المالي الأميركي. وقد مثّل هذا الأمر بداية مرحلة جديدة في العقوبات، إذ لم يعد التركيز مقتصرًا على المؤسسات الحكومية أو القطاعات

[5] William Luebkert, Sanctions Jeopardize Post-Civil War Syrian Economy Despite Economic Reforms, The Michigan Journal of Economics, 3 Abril 2025, https://sites.lsa.umich.edu/mje/2025/04/03/sanctions-jeopardize-post-civil-war-syrian-economy-despite-economic-reforms/

العسكرية، بل شمل الأفراد الذين يُعتبرون جزءًا من "شبكة السلطة" حول الرئيس السوري[6].

وتتابعت بعد ذلك الأوامر التنفيذية بوتيرة متسارعة خلال عامي 2011 و2012. فقد صدر الأمر 13573 في مايو 2011 لتوسيع نطاق العقوبات ليشمل المزيد من المسؤولين والكيانات الاقتصادية الداعمة للنظام، تلاه الأمر 13582 في أغسطس من العام نفسه، والذي فرض حظرًا شبه شامل على الصادرات الأميركية إلى سوريا، ومنع استيراد النفط السوري إلى الأسواق الأميركية، كما جمد أصول الحكومة السورية داخل الولايات المتحدة. وفي عام 2012، تم إصدار الأمرين التنفيذيين 13606 و13608 اللذين استهدفا بشكل خاص من يساهمون في مراقبة الاتصالات أو انتهاك حقوق الإنسان باستخدام التكنولوجيا، وأولئك الذين يسعون إلى التحايل على العقوبات الأميركية عبر شبكات خارجية[7].

جاءت هذه الأوامر لتؤسس لمرحلة "العقوبات المتعددة الأبعاد"، حيث أصبحت واشنطن تعتمد على مزيج من الأدوات المالية والتجارية والتكنولوجية لعزل النظام الأسد عن النظام المالي العالمي. كما تزامن ذلك مع تنسيق متزايد بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في فرض عقوبات متوازية على الكيانات والأفراد أنفسهم، بما يعزز التأثير العملي لهذه الإجراءات ويحدّ من قدرة النظام على الالتفاف عليها عبر التعامل مع شركاء بدائل[8].

غير أن التطور الأكبر في سياسة العقوبات جاء بعد سنوات من الحرب المستمرة، حين أقرّ الكونغرس الأميركي في ديسمبر 2019 قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا، الذي وقّعه الرئيس دونالد ترامب ودخل حيّز التنفيذ منتصف

---

[6] “Syria Sanctions - United States Department of State.” United States Department of State, 25 June 2025, www.state.gov/syria-sanctions/.

[7] Jeremy M. Sharp, Christopher M. Blanchard, Unrest in Syria and U.S. Sanctions Against the Asad Regime, Congressional Research Service, November 9, 2011, pp.1-19.

[8] Ahmad Khalil “Reevaluating the Caesar Syria Civilian Protection Act of 2019.” Global Policy Journal, 13 Jan. 2025, www.globalpolicyjournal.com/blog/13/01/2025/reevaluating-caesar-syria-civilian-protection-act-2019.

عام 2020. وقد استمد القانون اسمه من الضابط السوري المنشق المعروف بـ"قيصر"، الذي سرّب آلاف الصور لضحايا التعذيب في السجون السورية، ما منح العقوبات بُعدًا حقوقيًا وإنسانيًا صريحًا.

نصّ القانون على فرض عقوبات ثانوية قسرية تطال ليس فقط المسؤولين السوريين، بل أيضًا أي شخص أو جهة أجنبية — حكومية كانت أم خاصة — تقدم دعمًا ماديًا أو تقنيًا أو ماليًا لنظام الأسد، أو تشارك في مشاريع إعادة الإعمار، أو في قطاعات الطاقة والنفط والغاز والبنى التحتية التي تدرّ عوائد اقتصادية للحكومة. وبهذا، انتقل نطاق العقوبات من الإطار الوطني إلى الطابع العابر للحدود، بحيث أصبح يطال الشركات والكيانات من دول أخرى، بما في ذلك الحلفاء التقليديون للولايات المتحدة، إذا ما خالفوا بنود القانون[9].

وقد اعتبر العديد من المحللين أن قانون قيصر يمثل أكبر توسّع في العقوبات المفروضة على سوريا منذ مطلع الألفية الثالثة، بل وربما الأشد من حيث الشمول والتأثير منذ عام 2003. إذ لم يكتفِ بعزل النظام الأسد ماليًا، بل قيّد أيضًا أي إمكانية فعلية لبدء مشاريع إعادة الإعمار، وعمّق عزلة البلاد الاقتصادية في وقت كانت فيه البنية التحتية مدمّرة والاقتصاد في حالة انهيار شبه كامل[10].

ومع سقوط النظام السابق في مطلع عام 2025 وتشكّل الدولة السورية الجديدة بقيادة الرئيس أحمد الشرع، بدأت مرحلة مغايرة في العلاقة بين واشنطن ودمشق. فقد تعاملت الإدارة الأميركية — ولا سيما في عهد الرئيس دونالد ترامب — مع الملف السوري بصفته «انتقالًا سياسيًا مكتمل الأركان» لا استمرارًا للنظام السابق. ومن ثمّ اتجهت السياسة الأميركية إلى إعادة تقييم منظومة العقوبات، والتمييز بين الكيانات المرتبطة بالنظام البائد وتلك التابعة لمؤسسات الدولة الجديدة. هذا التحوّل

---

[9] "The Caesar Act and a Pathway out of Conflict in Syria." Brookings, 19 June 2020, www.brookings.edu/articles/the-caesar-act-and-a-pathway-out-of-conflict-in-syria/.

[10] Wael Sawah " Caesar Act: A New Blow to Those Who Believed They Won the Syrian War - the Syrian Observer." The Syrian Observer - a News Website, 23 Dec. 2019, syrianobserver.com/foreign-actors/caesar-act-a-new-blow-to-those-who-believed-they-won-the-syrian-war.html.

عكس اعترافًا ضمنيًا بشرعية الحكومة الجديدة في دمشق، وفتح الباب أمام مسار تدريجي لإعادة الانخراط الاقتصادي والإنساني، دون المساس بالقيود المفروضة على رموز النظام السابق وأجهزته الأمنية.

3- الأبعاد السياسية للعقوبات الأميركية على سوريا

أ- الأهداف المعلنة للعقوبات

ترتكز السياسة الأميركية في فرض العقوبات على سوريا، وفق التصريحات الرسمية والوثائق التشريعية ذات الصلة، على مقاربة مزدوجة تجمع بين الردع السياسي والضغط من أجل التغيير السلمي. إذ تؤكد الإدارة الأميركية في بياناتها وتصريحات مسؤوليها أن الهدف المعلن من هذه العقوبات هو الحدّ من قدرة النظام الأسد على ممارسة العنف ضد شعبه، ودفعه إلى الانخراط في عملية سياسية حقيقية تؤدي إلى انتقال ديمقراطي للسلطة. وقد تبنّت واشنطن، منذ عام 2011، خطابًا حقوقيًا واضحًا مفاده أن العقوبات ليست موجهة ضد الشعب السوري، بل ضد من يشاركون في القمع والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان[11].

ينسجم هذا التوجه مع ما ورد في النص التمهيدي لـ قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا، الذي نصّ بوضوح على أن الهدف الأساسي للعقوبات هو "استخدام جميع الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية المتاحة لإجبار الحكومة السورية على وقف الهجمات ضد المدنيين ودعم انتقال سوريا إلى حكم يحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان"[12]. وبذلك، قدّمت واشنطن العقوبات بوصفها أداة سياسية ذات غاية إنسانية، تُستخدم للضغط على النظام من أجل تعديل سلوكه، أكثر من كونها وسيلة عقابية انتقامية.

---

[11] Dagres, Holly. “The US Sanctions Regimen against the Assad Regime Is Working. Here’s How.” Atlantic Council, 24 May 2021, www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-us-sanctions-regimen-against-the-assad-regime-is-working-heres-how/.

[12] R-ID, James E. “Text - S.52 - 116th Congress (2019-2020): Caesar Syria Civilian Protection Act of 2019.” Congress.gov, 2019, www.congress.gov/bill/116th-congress/senate-bill/52/text.

ومع ذلك، فإن التطبيق العملي لهذه العقوبات أظهر تداخلًا بين البعد الإنساني المعلن والبعد السياسي الكامن، إذ تهدف العقوبات فعليًا إلى إضعاف قدرة النظام الاقتصادية والعسكرية عبر تجميد الأصول وحرمانه من مصادر التمويل الخارجية، ما يجعلها أداة لإعادة تشكيل موازين القوى الداخلية والخارجية، وليس مجرد وسيلة رمزية لمناهضة القمع[13].

غير أن الخطاب الأميركي شهد تحوّلًا نوعيًا بعد عام 2025، إذ باتت واشنطن تؤكد أن العقوبات «لا تستهدف الدولة السورية» وإنما «الأفراد والكيانات التابعة للنظام البائد». وأعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن هدف المرحلة المقبلة هو دعم «التحول الديمقراطي والمؤسسات الدستورية الجديدة» في دمشق، مع الإبقاء على العقوبات بحق من يثبت تورطه في جرائم الحرب أو تمويل الإرهاب في الحقبة السابقة. وبذلك، تغيّر الإطار المفاهيمي للعقوبات من أداة لمعاقبة النظام إلى وسيلة لضمان استقرار المرحلة الانتقالية ومنع عودة الفساد أو المحسوبية القديمة.

ب- الأبعاد الإقليمية والتحالفات الدولية

لا يمكن فهم العقوبات الأميركية على سوريا بمعزل عن التوازنات الإقليمية والمصالح الاستراتيجية لحلفاء واشنطن في المنطقة، وفي مقدمتهم إسرائيل ودول الخليج وتركيا.

فمن جهة، تنظر إسرائيل إلى النظام الأسد بوصفه الحلقة المركزية فيما تعتبره "محور المقاومة" الممتد من طهران إلى بيروت، ويمثّل وجوده — بدعم من إيران وحزب الله — تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي على حدودها الشمالية. ولهذا، كانت إسرائيل من أشدّ المؤيدين لاستمرار العقوبات الأميركية، ورأت فيها وسيلة فعالة لتقييد النفوذ الإيراني داخل الأراضي السورية ومنع النظام من إعادة بناء قدراته

[13] "The Political Dimensions of Syria's Caesar Act and the Scope of Iranian Influence | International Institute for Iranian Studies." Rasanah-Iiis.org, 29 June 2020, rasanah-iiis.org/english/position-estimate/the-political-dimensions-of-syrias-caesar-act-and-the-scope-of-iranian-influence/.

العسكرية بعد الحرب. وقد عبّر بعض القادة الإسرائيليين، في مناسبات متعددة، عن دعمهم الصريح للإبقاء على قانون قيصر وعدم تخفيف العقوبات في المدى القريب[14].

أما في المحيط العربي، فقد شهد الموقف الخليجي من دمشق تحولات متدرجة منذ عام 2011. فمع اندلاع الأزمة السورية، اتخذت معظم دول الخليج موقفًا حادًا من النظام الأسد، وقطعت العلاقات الدبلوماسية معه، دعمًا للمعارضة السورية، وتنديدًا بانتهاكات حقوق الإنسان. غير أن هذا الموقف بدأ يتبدل تدريجيًا منذ عام 2018، مع إعادة الإمارات العربية المتحدة فتح سفارتها في دمشق، وتبعتها لاحقًا مصر وبعض الدول العربية الأخرى في مسار إعادة التطبيع، الذي برّره المسؤولون الخليجيون بالرغبة في استعادة التوازن الإقليمي وكبح النفوذ الإيراني المتنامي في سوريا[15].

إلا أن استمرار العقوبات الأميركية، ولا سيما قيصر، شكّل عقبة قانونية واقتصادية أمام تنفيذ أي مشاريع استثمارية أو تنموية في سوريا، إذ يحظر القانون على أي كيان أجنبي ـــ بما في ذلك الشركات العربية ـــ التعامل مع الحكومة السورية في مجالات إعادة الإعمار أو الطاقة أو البنية التحتية. وقد عبّرت تقارير بحثية عديدة عن أن ذلك أعاق المبادرات الإماراتية والمصرية الرامية إلى إعادة دمج سوريا اقتصاديًا في محيطها العربي، وأبقى النظام الأسد في حالة عزلة اقتصادية شبه كاملة[16].

---

[14] Samuel Ramani. “How Are Russia and China Responding to the Caesar Act?” Middle East Institute, 2020, www.mei.edu/publications/how-are-russia-and-china-responding-caesar-act. Accessed

[15] Emily Santucci. “The Caesar Act Might Alter the UAE’s Normalization Policy with Syria.” Atlantic Council, 24 Aug. 2020, www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-caesar-act-might-alter-the-uaes-normalization-policy-with-syria/.

[16] Mona Yacoubian, “How Will New U.S. Sanctions Impact Syria’s Conflict?” United States Institute of Peace, 14 May 2022, www.usip.org/publications/2020/06/how-will-new-us-sanctions-impact-syrias-conflict.

أما تركيا، فموقفها أكثر براغماتية وتبدلًا مع الزمن؛ فقد كانت من أوائل الداعمين للمعارضة السورية، لكنها في الوقت ذاته سعت إلى الحفاظ على قنوات اتصال أمنية واقتصادية محدودة مع دمشق لتفادي التصعيد الحدودي وضمان استقرار المناطق الشمالية. كما تزايدت المؤشرات على رغبة تركية في إعادة التهدئة التدريجية، خصوصًا مع اشتداد الضغط الاقتصادي الداخلي في تركيا، إلا أن العقوبات الأميركية ظلت عائقًا رئيسيًا أمام أي تطبيع تجاري أو سياسي شامل بين البلدين[17].

ومع قيام الدولة السورية الجديدة عام 2025، شهدت المنطقة موجة من الانفتاح العربي والدولي على دمشق. فقد أعلنت كل من الإمارات والسعودية وتركيا ومصر دعمها للحكومة الانتقالية، وأبدت استعدادها للمشاركة في برامج إعادة الإعمار، ما مثّل تحوّلًا جذريًا في المواقف الإقليمية السابقة. كما أبدت إسرائيل، من جانبها، ارتياحًا نسبيًا للتغييرات السياسية التي أنهت النفوذ الإيراني المباشر في الجنوب السوري، وأشارت تقارير إلى بدء مشاورات أمنية غير معلنة لضمان استقرار الحدود. وهكذا انتقلت سوريا من موقع الدولة المعزولة إلى شريك محتمل في منظومة الأمن الإقليمي الجديدة التي تتشكل بعد 2025.

ج- موقف الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي

على خلاف الولايات المتحدة، لم تفرض الأمم المتحدة عقوبات مباشرة على الحكومة السورية، إذ ظلت العقوبات حكرًا على قرارات أحادية صادرة من واشنطن وبروكسل. ومع ذلك، فقد أعربت الأمم المتحدة مرارًا عن قلقها من الأثر الإنساني للعقوبات الاقتصادية الواسعة، خصوصًا على المدنيين والقطاع الصحي والإغاثي[18]. وقد رحّب خبراء أمميون في السنوات الأخيرة — ولا سيما عام

---

[17] “Turkish Foreign Ministry Welcomes Syria Sanctions Relief - Türkiye Today.” Türkiye Today, 25 May 2025, www.turkiyetoday.com/region/turkish-foreign-ministry-welcomes-syria-sanctions-relief-3201912.

[18] “Following 12 Years Filled with War, Sanctions, Syria Faces Worsening Humanitarian, Economic Crisis of “Epic Proportions”, Special Envoy Tells Security Council | Meetings

2025 — ببعض التخفيفات الجزئية التي أُدخلت على العقوبات الأميركية والأوروبية، معتبرين أن الغاية الأصلية من هذه الإجراءات كانت مواجهة القمع الوحشي ومنع الإرهاب الحكومي، لا تقييد سبل المعيشة الأساسية للشعب السوري[19].

أما الاتحاد الأوروبي فقد تبنّى نهجًا موازٍ للولايات المتحدة منذ عام 2011، إذ فرض سلسلة من العقوبات على دمشق عقب تصاعد العنف ضد المتظاهرين. غير أن العقوبات الأوروبية ظلت أضيق نطاقًا من نظيرتها الأميركية، إذ اقتصرت في معظمها على تجميد الأصول وحظر السفر بحق مسؤولين سوريين وشخصيات اقتصادية، دون أن تشمل عقوبات ثانوية تطال غير المواطنين الأوروبيين. ومع مرور الوقت، اتجه الموقف الأوروبي نحو إعادة تقييم هذه السياسات؛ ففي عام 2025 أعلنت بروكسل تعليق معظم العقوبات القطاعية التي كانت تطال مجالات الطاقة والنقل والبنوك، مع الإبقاء على الإجراءات الفردية الموجهة ضد القيادات السياسية والعسكرية للنظام.

وقد برّر الاتحاد الأوروبي هذا التحول بأنه يمثل لحظة انتقال سياسية تستدعي تحفيز الاقتصاد السوري لصالح الشعب لا النظام، بما يتيح مسارًا تدريجيًا نحو إعادة الإعمار وعودة اللاجئين. وبذلك، يمكن القول إن الموقف الأوروبي بدأ يميل إلى البراغماتية الاقتصادية بعد أكثر من عقد على اندلاع الأزمة[20].

وعقب سقوط النظام السابق، رحّبت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بتأسيس الحكومة الجديدة في دمشق، معتبرين ذلك خطوة نحو العدالة الانتقالية وبناء

Coverage and Press Releases." Un.org, 25 Jan. 2023, press.un.org/en/2023/sc15182.doc.htm.

[19] "Sanctions Relief for Syria Offers "Powerful Message of Hope," Says UN Migration Agency | the United Nations Office at Geneva." The United Nations Office at Geneva, 27 May 2025, www.ungeneva.org/en/news-media/news/2025/05/106750/sanctions-relief-syria-offers-powerful-message-hope-says-un.

[20] "EU Suspends Sanctions against Syria Including on Energy, Banking." Reuters, 24 Feb. 2025, www.reuters.com/world/middle-east/eu-suspends-sanctions-against-syria-including-those-energy-banking-2025-02-24/.

المؤسسات الديمقراطية. وفي هذا الإطار، بدأت بروكسل حوارًا رسميًا مع الحكومة الجديدة حول خارطة طريق لإعادة الإعمار[21]، وأعلنت الأمم المتحدة عن تشكيل بعثة مشتركة لدعم الإصلاح المؤسسي وتعزيز الشفافية في استخدام المساعدات الدولية. كما دعا الأمين العام للأمم المتحدة المجتمع الدولي إلى رفع القيود تدريجيًا عن القطاعات المدنية دعماً للمرحلة الجديدة في سوريا التي تتجه نحو السلام والتنمية».

ثانيًا: قانون قيصر وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

1- النشأة والمضمون التشريعي لقانون قيصر

نشأ قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا في سياقٍ بالغ الحساسية على المستويين الإنساني والسياسي، إذ جاء بوصفه تتويجًا لمسار طويل من الضغوط الحقوقية والإعلامية ضد النظام الأسد، بعد توثيق انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان خلال سنوات الحرب. وقد اكتسب القانون اسمه من الضابط السوري المنشق الذي عُرف بالاسم الرمزي "قيصر"، والذي تمكن عام 2014 من تسريب نحو 53 ألف صورة توثّق جثث معتقلين قضوا تحت التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة للحكومة السورية. وقد شكلت هذه الصور دليلًا مادّيًا نادرًا على حجم الانتهاكات التي مورست في السجون، وجرى استخدامها لاحقًا في إعداد تقارير حقوقية وأممية ودعاوى قضائية ضد مسؤولين سوريين، ما أضفى على القضية بعدًا دوليًا تجاوز الإطار السوري الداخلي.

كان لتلك التسريبات أثر بالغ في تحريك الرأي العام الأميركي والغربي، ودفع جماعات الضغط الحقوقية إلى المطالبة بآلية قانونية تُحمِّل النظام الأسد مسؤولية

[21] "Brussels IX Conference on 'Standing with Syria: Meeting the Needs for a Successful Transition' - Joint Press Statement by the Co-Chairs (High Representative Kallas and Commissioners Suica & Lahbib) and Foreign Minister H.E. Asaad Hasan Al-Shaibani of the Syrian Transitional Government." Consilium, 2025, www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2025/03/18/brussels-ix-conference-on-standing-with-syria-meeting-the-needs-for-a-successful-transition-joint-press-statement/?utm_source=chatgpt.com.

مباشرة عن الجرائم الموثقة. ومن ثم بدأ العمل في الكونغرس الأميركي على إعداد مشروع قانون يستهدف تضييق الخناق الاقتصادي والمالي على النظام الأسد، بحيث لا يقتصر على العقوبات الفردية التقليدية، بل يمتد ليشمل كل من يقدّم له دعمًا مباشرًا أو غير مباشر.

تم طرح مشروع قانون قيصر لأول مرة أمام الكونغرس عام 2016، غير أن مسار إقراره تأخر لأسباب سياسية تتعلق بتبدل الإدارات الأميركية وتباين أولوياتها في الملف السوري. وفي نهاية عام 2019، تم تمرير القانون ضمن قانون تفويض الدفاع الوطني الأميركي (NDAA)، ليصبح جزءًا من التشريع الفيدرالي العام، ووقعه الرئيس دونالد ترامب في ديسمبر من العام ذاته، على أن يدخل حيّز التنفيذ منتصف عام 2020[22].

يتسم القانون ببنية تشريعية واسعة ومعقّدة، إذ لا يقتصر على فرض عقوبات أميركية أحادية ضد الحكومة السورية، بل يمتد نطاقه ليشمل العقوبات الثانوية (Secondary Sanctions)، أي تلك التي تطال الأطراف الأجنبية التي تتعامل مع دمشق أو تساهم في دعمها اقتصاديًا. فهو يحظر على أي مواطن أو شركة أميركية إجراء تعاملات مالية أو تقنية أو تجارية مع الحكومة السورية أو مؤسساتها الأمنية والعسكرية، كما يُلزم الإدارة الأميركية بفرض عقوبات إلزامية على أي كيان أجنبي — حكوميًا كان أو خاصًا — يشارك في تطوير قطاعات النفط والغاز، أو إعادة الإعمار، أو المشاريع المرتبطة بالبنية التحتية التي تدرّ عوائد مالية على النظام.

ويمنح القانون للرئيس الأميركي صلاحية تقييم الدول والجهات التي تنتهك أحكامه، على أن يتم تفعيل العقوبات خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من إثبات المشاركة في أي من الأنشطة المحظورة. وتشمل هذه العقوبات تجميد الأصول، وحرمان الكيانات المخالفة من الوصول إلى النظام المالي الأميركي، ومنعها من

[22] Engel, Rep. “H.R.31 - 116th Congress (2019-2020): Caesar Syria Civilian Protection Act of 2019.” Congress.gov, 2019, www.congress.gov/bill/116th-congress/house-bill/31.

المشاركة في المناقصات والعقود الحكومية داخل الولايات المتحدة، فضلًا عن حظر إصدار تأشيرات دخول لمسؤوليها التنفيذيين[23].

يتميّز قانون قيصر بكونه أول تشريع أميركي ملزم التنفيذ قانونيًا في ما يتعلق بسوريا، إذ يفرض على الإدارة الأميركية تطبيق العقوبات تلقائيًا حال توافر الشروط القانونية، دون الحاجة إلى إصدار أوامر تنفيذية جديدة من الرئيس كما كان الحال في العقوبات السابقة. وبذلك، يُعد القانون نقلة نوعية في السياسة التشريعية الأميركية تجاه دمشق، لأنه ينقل العقوبات من حيز الاختيار السياسي إلى حيز الالتزام القانوني الإجباري، ويحوّلها إلى أداة ضغط مستدامة يصعب التراجع عنها من دون موافقة الكونغرس.

كما أن نطاقه العابر للحدود يجعل منه قانونًا ذا أثر عالمي، إذ يطال كل جهة أجنبية — حتى غير الأميركية — تتورط في دعم النظام الأسد، سواء بشكل مباشر أو عبر تعاملات مالية وتجارية مع مؤسسات أو أفراد خاضعين للعقوبات. وهذا ما منحه طابعًا فريدًا بين منظومات العقوبات الأميركية، إذ بات يطال ليس فقط النظام الأسد ومؤسساته، بل أيضًا حلفاءه وشركاءه الاقتصاديين، بما في ذلك الدول والشركات التي تسعى للمشاركة في إعادة إعمار سوريا أو تطوير مشاريع الطاقة فيها[24].

وبهذا المعنى، لم يكن قانون قيصر مجرد إجراء عقابي إضافي، بل تحول إلى إطار قانوني شامل يهدف إلى خنق الموارد الاقتصادية لنظام الأسد ومنع أي دعم خارجي قد يسهم في بقائه أو إعادة تأهيله دوليًا، ما جعل أثره يتجاوز البعد السياسي إلى إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الإقليمية برمتها، من خلال ترهيب الكيانات الأجنبية من أي تعامل اقتصادي مع دمشق.

---

[23]Ahmad Khalil "Reevaluating the Caesar Syria Civilian Protection Act of 2019." Global Policy Journal, 13 Jan. 2025, www.globalpolicyjournal.com/blog/13/01/2025/reevaluating-caesar-syria-civilian-protection-act-2019.

[24] Ferdinand Arslanian "Economic Sanctions on Syria: A Critical Reappraisal." Securityincontext.com, 2024, www.securityincontext.com/posts/economic-sanctions-on-syria-a-critical-reappraisal.

ومع سقوط النظام السابق في مطلع عام 2025، لم يعد قانون قيصر يُستخدم بوصفه أداة لمعاقبة الدولة السورية ككل، بل أعيد تفسيره في ضوء الواقع السياسي الجديد. فقد أعلنت وزارة الخزانة الأميركية أن القانون سيُطبَّق فقط على "الأفراد والكيانات المرتبطة بالنظام البائد"، بينما يُمنح الإعفاء للدولة الجديدة ومؤسساتها المدنية. هذا التحول العملي أتاح للرئيس الأميركي دونالد ترامب، في مايو 2025، تفعيل بند الإعفاءات وتوقيع الترخيص العام رقم 25 الذي علّق معظم العقوبات الاقتصادية غير الأمنية، ممهّدًا لانفتاح اقتصادي تدريجي وتهيئة بيئة لإعادة الإعمار.

2- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقانون قيصر

أ- على مستوى الاقتصاد الكلي

أحدث قانون قيصر، إلى جانب منظومة العقوبات السابقة، صدمة عنيفة للاقتصاد السوري الذي كان يعاني أصلًا من التدهور بفعل الحرب وتراجع الإنتاج. فمنذ بدء تطبيق القانون منتصف عام 2020، بدأت المؤشرات الاقتصادية تظهر انهيارًا متسارعًا في قيمة العملة الوطنية وارتفاعًا حادًا في معدلات التضخم. فقد هبط سعر صرف الليرة السورية من نحو 675 ليرة للدولار الواحد في منتصف عام 2019 إلى ما يقارب 1930 ليرة بنهاية عام 2020، في تراجع تاريخي لقيمة العملة خلال فترة وجيزة[25].

هذا الانهيار النقدي انعكس مباشرة على الأسعار والقدرة الشرائية؛ إذ تضاعفت تكلفة السلة الغذائية الأساسية خلال عام واحد، وارتفعت أسعار السلع المستوردة والمواد الأولية بصورة غير مسبوقة، نتيجة القيود المفروضة على التحويلات المصرفية وتقييد التعامل بالدولار في الأسواق الخارجية. كما شُلّت حركة التجارة الخارجية تقريبًا، فانخفضت قيمة الصادرات والواردات السورية من نحو 900 مليون دولار سنويًا قبل عام 2011 إلى ما دون 60 مليون دولار بعد

[25] مناف قومان، قانون قيصر: آثاره وتداعياته الاقتصادية والسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 28 يوليو 2020، ص1-11.

عام 2012، وفق تقديرات اقتصادية متطابقة. وحتى التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي — الذي كان يمثل شريكًا اقتصاديًا مهمًا قبل الحرب — تراجع بنسبة تجاوزت 60% في عام 2012 مقارنة بعام 2011، ليصل في عام 2018 إلى ما لا يتجاوز 10% من مستويات ما قبل الأزمة[26].

إن هذا الانكماش الاقتصادي الشامل لم يكن نتيجة للعقوبات فحسب، بل كان أيضًا نتاجًا لتكاملها مع الأوضاع الداخلية المضطربة وانهيار البنية الإنتاجية. ومع ذلك، فقد ضاعف قانون قيصر من حدة الأزمة، إذ حاصر النظام الأسد ماليًا وأغلق أمامه منافذ التمويل والاستثمار الأجنبي، ما جعل الاقتصاد السوري يعيش حالة من العزلة الكاملة داخل النظام المالي الدولي.

ب- على القطاعات الحيوية

تأثرت القطاعات الحيوية السورية تأثرًا مباشرًا وشديدًا بتطبيق قانون قيصر، ولا سيما قطاع الطاقة والدواء والرعاية الصحية.

ففي قطاع الطاقة، أدى الحظر المفروض على استيراد الوقود ومشتقاته، ومنع الشركات الأجنبية من الاستثمار في حقول النفط والغاز السورية، إلى انقطاعات متكررة في الكهرباء ونقص حاد في المحروقات، ما أضر بقدرة الدولة على تشغيل الخدمات العامة والمرافق الصناعية. كما امتنعت معظم الشركات الدولية عن الدخول في أي مشاريع تتعلق بإعادة تأهيل محطات الطاقة أو التنقيب عن النفط، خوفًا من التعرض للعقوبات الثانوية، وهو ما فاقم أزمة الطاقة وأدى إلى شلل جزئي في البنية التحتية الإنتاجية[27].

وفي قطاع الصحة والدواء، فرضت العقوبات قيودًا مشددة على التحويلات المصرفية والمعاملات التجارية، مما أجبر الحكومة السورية على محاولة شراء الأدوية والمستلزمات الطبية بالعملة المحلية المنهارة القيمة. وقد أدى ذلك إلى ندرة

[26] The Carter Center – U.S. and European Sanctions on Syria – September 2020.

[27] "US, EU, UK: Lift Syria Sanctions Hindering Recovery." Human Rights Watch, 18 Feb. 2025, www.hrw.org/news/2025/02/18/us-eu-uk-lift-syria-sanctions-hindering-recovery.

الأدوية الأساسية في المستشفيات ومخازن الصيدليات، وإلى تراجع حاد في القدرة على استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعات الدوائية المحلية. كما أن العزلة المصرفية المفروضة على سوريا عطّلت برامج التعاون الصحي الدولي ومنعت وصول بعض المساعدات التقنية والطبية، ما ساهم في تدهور شامل لقطاع الرعاية الصحية في بلد كان يعاني أصلًا من أضرار الحرب وتدمير المستشفيات[28].

أما مشاريع إعادة الإعمار، التي كان يُفترض أن تمثل نقطة انطلاق لانتعاش الاقتصاد السوري بعد سنوات الحرب، فقد أصابها الشلل التام. إذ تخشى معظم الشركات الإقليمية والدولية الانخراط في أي مشروع داخل سوريا، حتى في المجالات المدنية كالبناء والبنية التحتية، بسبب الخوف من إدراجها في قوائم العقوبات الأميركية. وهكذا تحوّل قانون قيصر إلى عائق هيكلي أمام أي محاولة لإعادة بناء الاقتصاد الوطني أو جذب الاستثمارات الأجنبية، حتى في القطاعات غير العسكرية[29].

ج- الأبعاد الاجتماعية والمعيشية

انعكست هذه الأزمة الاقتصادية على المجتمع السوري بصورة مدمرة، إذ تدهورت المؤشرات الاجتماعية والمعيشية إلى مستويات غير مسبوقة. فوفق تقديرات منظمات دولية، يعيش أكثر من 90% من السكان تحت خط الفقر، بينما يعاني نحو 12 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، ويعتمد قرابة 15 مليون آخرين على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم اليومية الأساسية من الغذاء والدواء والمأوى[30].

---

[28] Klarenberg, Kit. “War by Other Means: Sanctions Destroying Syria.” Al Mayadeen English, 9 Aug. 2024, english.almayadeen.net/articles/analysis/war-by-other-means--sanctions-destroying-syria.

[29] Taylor Luck “Syria Hangs by a Thread While US Sanctions Block Reconstruction.” Wilson Center, 14 Mar. 2025, plasticpipeline.wilsoncenter.org/article/syria-hangs-thread-while-us-sanctions-block-reconstruction.

[30] “Questions and Answers: How Sanctions Affect the Humanitarian Response in Syria.” Human Rights Watch, 22 June 2023, www.hrw.org/news/2023/06/22/questions-and-answers-how-sanctions-affect-humanitarian-res

هذا الانهيار المعيشي ترافق مع تآكل دخول الأسر وانخفاض القدرة الشرائية بفعل التضخم المفرط، حيث أصبحت الأجور الشهرية عاجزة عن تغطية الحد الأدنى من احتياجات المعيشة. كما ارتفعت معدلات البطالة والهجرة الداخلية والخارجية، إذ اضطر عشرات الآلاف إلى النزوح مجددًا أو اللجوء إلى الخارج بحثًا عن مصادر دخل أو فرص عمل.

ورغم أن المسؤولية الأساسية عن التدهور الإنساني تعود إلى الحرب ذاتها وما خلّفته من دمار واسع في البنية التحتية وتشريد للملايين، فإن العقوبات، وخاصة قانون قيصر، ساهمت في تعميق المعاناة الإنسانية عبر تقييد حركة الاستيراد وتجميد الأصول المالية، ما جعل من الصعب توفير احتياجات عاجلة للمدنيين أو تنفيذ خطط إنقاذ اقتصادية. وهكذا أصبحت العقوبات — رغم نواياها المعلنة في "حماية المدنيين" — تُسهم في إضعاف القدرة على حماية الفئات الأشد هشاشة، وتُحوِّل الأزمة السورية من صراع سياسي إلى كارثة إنسانية واقتصادية ممتدة تهدد البنية الاجتماعية برمّتها.

3- التوسع في العقوبات وتعديلات القانون

مع تولي إدارة جو بايدن السلطة في يناير 2021، لم تشهد السياسة الأميركية تجاه سوريا تحولات جوهرية في الاتجاه العام، بل استمرت في تبني نهج الضغط الاقتصادي الأقصى الذي أرسته الإدارات السابقة، مع إدخال تعديلات محدودة ذات طابع إنساني أو إداري. فقد سعت الإدارة الجديدة إلى الحفاظ على فاعلية قانون قيصر كأداة استراتيجية للضغط السياسي على النظام الأسد، مع محاولة موازنة ذلك مع الحاجة إلى تخفيف الأثر الإنساني للعقوبات في ظل الظروف المعيشية القاسية التي تمر بها البلاد.

فعلى المستوى التنفيذي، وسّعت إدارة بايدن قائمة العقوبات لتشمل أسماء جديدة من كبار المسؤولين الأمنيين والعسكريين، إلى جانب عدد من رجال الأعمال

---

ponse-syria#:~:text=Over%2090%20percent%20of%20Syrians,meet%20their%20basic%20needs%2C%20making.

والكيانات الاقتصادية المتهمة بتوفير دعم مالي أو لوجستي للنظام. كما طالت العقوبات كيانات إيرانية ولبنانية يشتبه في مشاركتها بعمليات التمويل أو نقل الأسلحة إلى دمشق. وقد عُدَّت هذه الإجراءات بمثابة تأكيد على استمرارية السياسة العقابية بوصفها ركنًا ثابتًا في المقاربة الأميركية، وليس مجرد وسيلة مؤقتة مرتبطة بإدارة معينة[31].

في المقابل، أدخلت الإدارة بعض التعديلات الفنية المؤقتة لتخفيف القيود عن المنظمات الإنسانية والمجالات ذات الطابع المدني، خاصة خلال جائحة كوفيد-19. إذ أصدرت وزارة الخزانة الأميركية عدة تراخيص عامة (General Licenses – GLs) مثل GL14 وGL16، لتيسير توريد المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية، والسماح لبعض الهيئات الإنسانية الدولية بالعمل داخل الأراضي السورية دون التعرض للعقوبات. وقد مثّلت هذه التراخيص محاولة لإظهار أن واشنطن لا تستهدف الشعب السوري في معيشته اليومية، بل تسعى إلى توجيه العقوبات ضد النظام وحلفائه فقط[32].

أما على الصعيد التشريعي، فقد شهد الكونغرس الأميركي محاولات متفرقة لإدخال تعديلات على قانون قيصر، من خلال مشاريع قوانين تهدف إلى ضبط شروط رفع أو تخفيف العقوبات مستقبلًا. تضمنت بعض هذه المقترحات اشتراطات محددة قبل أي تخفيف جزئي، مثل محاسبة المتورطين في تجارة المخدرات العابرة للحدود التي تموّل بعض أركان النظام، أو ضمان حماية الأقليات الدينية والعرقية، أو تحسين أوضاع حقوق الإنسان داخل سوريا. ومع ذلك، لم تُحدث هذه المقترحات

---

[31] Andrew J. Tabler, Matthew Zweig " How the Caesar Act Restricts Normalisation with Syria." The Washington Institute, 2023, www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/how-caesar-act-restricts-normalisation-syria.

[32] Unpacking the U.S. Sanctions Reversal on Syria: Implications and Future Outlook."" Foleyhoag.com, 2025, www.foleyhoag.com/news-and-insights/publications/alerts-and-updates/2025/july/unpacking-t .he-us-sanctions-reversal-on-syria-implications-and-future-outlook/. Accessed 1 Nov. 2025

تغييرات جوهرية في مضمون القانون أو في آليات تطبيقه، إذ ظلت العقوبات مفروضة بذات الصرامة القانونية والإجرائية.

ويرى عدد من المحللين أن سياسة إدارة بايدن اتسمت بما يمكن وصفه بـ "الجمود المتحكم"؛ فهي من جهة لم تُلغِ العقوبات أو تخففها فعليًا، ومن جهة أخرى لم تُوسعها بصورة دراماتيكية كما في عهد ترامب، بل اكتفت بإعادة ترتيب أولويات التنفيذ ضمن ذات الإطار القانوني. وقد حافظت واشنطن على رؤيتها التي تعتبر العقوبات الشاملة أداة ضغط سياسية طويلة الأمد تهدف إلى فرض تغييرات تدريجية في سلوك النظام الأسد أو دفعه نحو مفاوضات جدية بشأن الانتقال السياسي[33].

غير أن النتائج العملية لهذه السياسة ظلت محدودة، إذ لم يتحقق الهدف المعلن المتمثل في وقف أعمال القتل أو إطلاق مسار انتقال سياسي فعلي، بينما استمر الاقتصاد السوري في الانكماش وتعمقت الأزمات المعيشية للسكان. وهكذا برزت المفارقة الجوهرية في السياسة الأميركية: فبينما تسعى واشنطن إلى إضعاف النظام عبر العقوبات، فإنها في الوقت ذاته تساهم ـــ عن غير قصد ـــ في زيادة معاناة المدنيين وتعقيد فرص التعافي الاقتصادي، ما جعل العقوبات أداة ضغط سياسية ذات كلفة إنسانية مرتفعة وفاعلية سياسية محدودة.

ومع بدء تطبيق الإعفاءات الجزئية عام 2025، بدأت المؤشرات الاقتصادية تُظهر بوادر تعافٍ تدريجي. فقد ارتفع سعر صرف الليرة أمام الدولار في السوق الموازية بنحو 20% خلال الأشهر الأولى من رفع العقوبات، وتراجعت أسعار السلع الأساسية نسبيًا بفضل استئناف الواردات من تركيا والإمارات ومصر. كما سُمح بدخول شحنات الوقود والمواد الطبية تحت إشراف دولي، ما ساهم في استقرار نسبي للخدمات العامة بعد سنوات من التدهور. وأعلنت الحكومة الجديدة في دمشق إطلاق خطة اقتصادية قصيرة المدى تحت عنوان "الانتعاش والإعمار"،

---

[33] Elizabeth Hagedorn "Inside Congress' Battle to Repeal Syria's Caesar Sanctions." AL-Monitor: The Middle East's Leading Independent News Source since 2012, 2025, www.al-monitor.com/originals/2025/10/inside-congress-battle-repeal-syrias-caesar-sanctions#:~:text=Skepticism%20of%20Sharaa%E2%80%99s%20newly%20formed,Republican%20who%20opposed%20the%20bill.

هدفت إلى تنشيط القطاعات المنتجة الصغيرة، وجذب الاستثمارات العربية في مشاريع البنية التحتية والطاقة. ورغم محدودية النتائج حتى منتصف 2025، إلا أن التحول السياسي انعكس مباشرة على البيئة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الذين لمسوا تراجعًا تدريجيًا في معدلات التضخم والفقر.

ثالثًا: آفاق تعديل العقوبات ورفعها في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الراهنة في سوريا

1- الجهات المؤثرة في صنع القرار الأميركي بشأن العقوبات على سوريا

تتسم عملية صنع القرار في السياسة الأميركية الخاصة بالعقوبات بقدر كبير من التعدد المؤسسي والتداخل بين الفاعلين السياسيين، إذ لا تنحصر في جهة واحدة، بل تشترك فيها مؤسسات تشريعية وتنفيذية، إلى جانب جماعات ضغط ومنظمات فكرية ومصالح إقليمية ودولية. ويُعد هذا التداخل من أبرز سمات النظام الأميركي في إدارة الملفات الخارجية الحساسة، وعلى رأسها الملف السوري.

أ- الكونغرس ولجانه المختصة

يُعد الكونغرس الأميركي الركيزة الأساسية في صياغة وتعديل تشريعات العقوبات على سوريا، بما يملكه من صلاحيات دستورية في سن القوانين المالية والتجارية ومراقبة السياسة الخارجية. وتضطلع لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ ومجلس النواب بدور محوري في دراسة مشاريع القوانين ذات الصلة ومراجعة الأوامر التنفيذية الصادرة عن البيت الأبيض. وقد كان الكونغرس هو الجهة التي تبنت مشروع قانون قيصر منذ عام 2016، قبل إدراجه رسميًا ضمن قانون تفويض الدفاع الوطني عام 2019.

وتبرز داخل الكونغرس تيارات متعددة تختلف في درجة تشددها تجاه النظام الأسد. فمن جهة، يقود بعض الأعضاء الديمقراطيين — مثل السيناتور جين شاهين — جهودًا لتخفيف القيود أو تعديلها بهدف تقليل الأثر الإنساني للعقوبات وتسهيل المساعدات الإنسانية. ومن جهة أخرى، يتبنى أعضاء جمهوريون متشددون — مثل جو ويلسون عضو لجنة الشؤون الخارجية — موقفًا يدعو إلى الإبقاء على العقوبات بأقصى صرامة ممكنة إلى أن يتحقق ما يسمونه "تغييرًا ملموسًا في سلوك النظام الأسد"[34].

[34] "U.S. Senators Introduce Bill to Repeal the Caesar Act Sanctions on Syria - the Syrian Observer." The Syrian Observer - a News Website, 19 June 2025,

وفي السنوات الأخيرة، أدرج الكونغرس تعديلات قانونية تقضي بإعادة فرض العقوبات تلقائيًا إذا لم يلتزم النظام الأسد بمجموعة من الشروط السياسية والأمنية، مثل وقف الاعتداءات على إسرائيل وضمان حماية الأقليات ومنع تهريب المخدرات. وتعكس هذه الصياغات القانونية الطابع التراكمي للعقوبات الأميركية، بحيث لا تُرفع إلا بتحقق شروط معقدة يصعب تنفيذها على المدى القريب[35].

ب- الإدارة الأميركية (وزارة الخزانة ووزارة الخارجية)

على المستوى التنفيذي، تقع مسؤولية تطبيق وإدارة العقوبات على عاتق كل من وزارة الخزانة الأميركية ممثلةً في مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)، ووزارة الخارجية التي تشرف على التوجهات السياسية والدبلوماسية. وتتكامل مهام الوزارتين في فرض العقوبات وتحديث قوائم الأفراد والكيانات المشمولة بها، ومراقبة أي محاولات للالتفاف عليها[36].

وقد أكّد مسؤولون في الإدارة الأميركية أمام الكونغرس أن الموقف الرسمي الراهن هو الإبقاء على قانون قيصر دون تعديل جوهري، وأن أي قرار بتخفيف العقوبات أو إلغائها يتطلب تشريعًا جديدًا من الكونغرس نفسه، وهو ما يعكس الطبيعة المقيدة قانونيًا لهذه العقوبات. كما أشار المبعوث الخاص بالملف السوري في البيت الأبيض إلى أن إلغاء قانون قيصر بالكامل سيكون شرطًا ضروريًا لإقناع المستثمرين الدوليين بالعودة إلى سوريا، في إشارة إلى أن القانون أصبح عقبة هيكلية أمام أي انفتاح اقتصادي محتمل[37].

---

syrianobserver.com/foreign-actors/u-s-senators-introduce-bill-to-repeal-the-caesar-act-sanctions-on-syria.html.

[35] "Efforts inside the US Congress to Repeal the Caesar Act Sanctions against Syria." Syrializm.net, 2025, syrializm.net/efforts-inside-the-us-congress-to-repeal-the-caesar-act-sanctions-against-syria/.

[36] "Providing Sanctions Relief for the Syrian People - United States Department of State." United States Department of State, 23 May 2025, www.state.gov/releases/2025/05/providing-sanctions-relief-for-the-syrian-people.

[37] "U.S. Departments of State and Treasury Issue Immediate Sanctions Relief for Syria." Crowell & Moring - U.S. Departments of State and Treasury Issue Immediate Sanctions Relief for Syria , Crowell & Moring LLP, 2025,

وبذلك يمكن القول إن وزارة الخزانة تمثل الذراع التقنية والتنفيذية التي تُطبق القرارات عمليًا، بينما تلعب وزارة الخارجية دورًا سياسيًا تفاوضيًا في توظيف العقوبات كأداة ضغط ضمن الاستراتيجية الأميركية الأوسع في الشرق الأوسط.

ج- جماعات الضغط والمنظمات المؤثرة

تشكل جماعات الضغط (Lobby Groups) ومراكز الدراسات والمؤسسات البحثية أحد الأعمدة الخفية في صناعة القرار الأميركي المتعلق بالعقوبات على سوريا. فسياسة العقوبات ليست مجرد أداة تنفيذية بيد الإدارة الأميركية، بل هي نتاج تفاعل معقد بين مصالح متعددة تتقاطع عند الكونغرس والبيت الأبيض ووزارتي الدفاع والخارجية، إلى جانب وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، حيث تساهم هذه الأطراف مجتمعة في رسم التوجه العام تجاه مستقبل العقوبات وإمكان تعديلها أو رفعها.

وفي مقدمة القوى المؤثرة تأتي جماعات الضغط المرتبطة بالمجمع الصناعي العسكري الأميركي، مثل شركات Lockheed Martin وRaytheon وBoeing Defense، التي تُعدّ من أبرز المستفيدين من استمرار بؤر التوتر في الشرق الأوسط. إذ تتيح هذه البيئة غير المستقرة مبررات مستمرة لتدفقات السلاح وتعزيز الميزانيات الدفاعية، وهو ما ينعكس في دعم غير مباشر للإبقاء على منظومة العقوبات كأداة للضغط السياسي والعسكري على النظام الأسد[38]. كذلك تلعب جماعات الضغط المرتبطة بقطاع الطاقة ـــ لا سيما شركات النفط والغاز الكبرى ـــ دورًا مهمًا في تحديد مسار السياسة تجاه سوريا، خصوصًا في ظل التنافس على موارد النفط والغاز في شرقي المتوسط، ما يجعل استقرار سوريا

---

www.crowell.com/en/insights/client-alerts/us-departments-of-state-and-treasury-issue-immediate-sanctions-relief-for-syria.

[38] Hartung, William D. “Promoting Stability or Fueling Conflict? The Impact of U.S. Arms Sales on National and Global Security.” Quincy Institute for Responsible Statecraft, 11 Jan. 2024, quincyinst.org/research/promoting-stability-or-fueling-conflict-the-impact-of-u-s-arms-sales-on-national-and-global-security/.

الكامل غير مرغوب فيه من بعض دوائر المصالح المرتبطة بإعادة توزيع نفوذ الطاقة في المنطقة[39].

إلى جانب ذلك، تحتل المنظمات الداعمة لإسرائيل موقعًا محوريًا في توجيه الموقف الأميركي من سوريا، وعلى رأسها منظمة AIPAC (اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة)، التي تعمل بشكل منهجي على تعزيز سياسات واشنطن الرامية إلى إضعاف النظام الأسد وإبقاء الدولة في حالة من الانقسام، بوصفها ساحة مواجهة غير مباشرة مع إيران وحزب الله. وتشير تقارير متعددة إلى أن إسرائيل تمارس ضغوطًا واضحة على دوائر صنع القرار الأميركي للحفاظ على سوريا ضعيفة ومنقسمة، بل وتعتبر بقاء الوجود الروسي في سوريا عامل توازن يخدم أمنها الاستراتيجي على المدى البعيد[40].

أما مراكز الأبحاث والدراسات الأميركية، مثل Institute for the Study of War وBrookings Institution وCarnegie Middle East Center، فتؤدي دورًا معرفيًا مؤثرًا عبر إنتاج أوراق سياسات وتقارير تحليلية تُرفع مباشرة إلى لجان الكونغرس ودوائر القرار، تُبرز مخاطر رفع العقوبات دون مقابل سياسي واضح[41]، وتؤكد أهمية إبقائها كوسيلة ضغط من أجل تغيير سلوك النظام[42]. وقد ساهمت هذه المراكز في بلورة سردية سياسية ترى أن تخفيف العقوبات يجب أن يُربط بإصلاحات دستورية ومؤسسية ملموسة، وليس كاستجابة إنسانية أو اقتصادية بحتة.

---

[39] Nikos Tsafos. “The United States in the East Med: A Case Study in Energy Diplomacy.” Csis.org, 2019, www.csis.org/analysis/united-states-east-med-case-study-energy-diplomacy

[40] Gebeily, Maya, and Humeyra Pamuk. “Exclusive: Israel Lobbies US to Keep Russian Bases in a ‘Weak’ Syria, Sources Say.” Reuters, 28 Feb. 2025, www.reuters.com/world/israel-lobbies-us-keep-russian-bases-weak-syria-sources-say-2025-02-28/

[41] Aslı Aydıntaşbaş, and Mara Karlin. “Syria at a Crossroads.” Brookings, 3 Nov. 2025, www.brookings.edu/articles/syria-at-a-crossroads/

[42] Heydemann, Steven. “Syria Needs Sanctions Relief Now.” Brookings, 15 Jan. 2025, www.brookings.edu/articles/syria-needs-sanctions-relief-now/

في المقابل، تبدو المنظمات السورية–الأميركية محدودة التأثير في دوائر القرار الأميركي. فعلى الرغم من نشاط بعض المبادرات الحقوقية، إلا أن تأثيرها الفعلي يظل ضعيفًا لعدة أسباب رئيسية:

أولها: انقسام اللوبي السوري إلى عدة كيانات صغيرة متنافسة تفتقر إلى رؤية موحدة أو قيادة مركزية،

وثانيها: ارتباط بعضها بجهات إقليمية كتركيا وقطر، وهو ما يثير تحفظات داخل مؤسسات الأمن القومي الأميركي التي تنظر بحذر إلى أي جماعة ذات ولاءات خارجية،

وثالثها: غياب النفوذ الحقيقي لهذه المنظمات داخل مراكز السلطة في دمشق، مما يفقدها المصداقية في أعين صناع القرار الأميركيين الذين يفضلون التعامل مع أطراف قادرة على التأثير الميداني والسياسي الفعلي.

وبناءً على ذلك، يتضح أن عملية تعديل أو رفع العقوبات الأميركية عن سوريا تخضع لتوازن دقيق بين قوى الضغط الصناعي والعسكري والطاقوي، ومصالح إسرائيل الأمنية، والمقاربات التحليلية لمراكز الفكر المؤثرة، مقابل حضور ضعيف للمنظمات السورية ذات الطابع الحقوقي أو الإنساني. هذا التداخل المركّب بين المصالح يجعل من الصعب تصور تغيير جذري في السياسة الأميركية على المدى القريب، إذ تظل العقوبات أداة استراتيجية تخدم أهدافًا أوسع من الملف السوري نفسه، وتُستخدم في سياق إدارة النفوذ الإقليمي وإعادة تشكيل خريطة التوازنات في الشرق الأوسط.

2- العقوبات التي تم رفعها أو تخفيفها وأثرها

أ- الاستثناءات الإنسانية والطبية

على الرغم من الطابع الشمولي للعقوبات الأميركية المفروضة على سوريا، فإن الإدارات الأميركية المتعاقبة سعت إلى تضمينها بعض الاستثناءات المؤقتة ذات الطابع الإنساني والطبي، خاصة في أعقاب الكوارث الطبيعية أو الأزمات الإنسانية

الكبرى. وقد جاءت هذه الخطوات استجابةً لانتقادات دولية واسعة تتهم العقوبات بالمساهمة في تفاقم الأوضاع المعيشية للسكان وعرقلة عمليات الإغاثة.

ففي فبراير 2023، وبعد الزلزال المدمّر الذي ضرب جنوب تركيا وشمال سوريا، سارعت وزارة الخزانة الأميركية إلى إصدار ترخيص عام خاص بالإغاثة الإنسانية يسمح بمرونة في التعاملات المالية والتجارية المرتبطة بعمليات الإنقاذ والمساعدات. وقد نصّ الترخيص على إعفاء مؤقت مدته 180 يومًا يمكّن المنظمات الإنسانية المحلية والدولية من تحويل الأموال واستيراد المواد الأساسية دون الحاجة إلى الحصول على موافقات مسبقة. وأوضح نائب وزير الخزانة في حينه أن "العقوبات لن تكون عائقًا أمام جهود إنقاذ الأرواح في سوريا"، في إشارة إلى رغبة الإدارة في تمييز الإجراءات العقابية عن العمل الإنساني[43].

وفي خطوة لاحقة، أصدرت الإدارة الأميركية عام 2025 ترخيصًا عامًا جديدًا (GL25) يمنح المواطنين والشركات الأميركية الحق في الانخراط في أنشطة تجارية غير عسكرية محدودة داخل سوريا، شريطة ألا تشمل التعامل مع الأفراد أو الكيانات المدرجة على قائمة العقوبات الرئيسية (SDN List). وقد هدفت هذه التسهيلات إلى تحفيز النشاط الاقتصادي المدني المحدود ودعم بعض المشاريع الخدمية والإنسانية، مع الإبقاء في الوقت نفسه على جوهر منظومة العقوبات.

أما في الاتحاد الأوروبي، فقد شهد عام 2025 تحولًا أكثر مرونة، حيث أعلنت المفوضية الأوروبية عن رفع معظم القيود القطاعية التي كانت مفروضة على مجالات الطاقة والنقل والمصارف، ضمن رؤية أوروبية تهدف إلى دعم جهود إعادة الإعمار الإنساني والاقتصادي التدريجي. كما تم تمديد تراخيص استيراد

[43] Goodwin, Jamie. “US Eases Syria Restrictions to Support Earthquake Relief.” The National, 10 Feb. 2023, www.thenationalnews.com/world/us-news/2023/02/10/us-eases-syria-restrictions-to-allow-earthquake-relief/#:~:text=The%20Treasury%E2%80%99s%20Syria%20General%20Licence,sanctions%20regulations%20for%20180%20days.

الأدوية والمستلزمات الطبية، وتوسيع نطاق الاستثناءات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية لتسهيل تدفقها عبر المنظمات الدولية العاملة في الداخل السوري[44].

ب- انعكاس التسهيلات على الاقتصاد والأسواق المحلية

على الرغم من الطابع الإيجابي الظاهري لهذه التسهيلات، فإن انعكاساتها الاقتصادية الفعلية ظلت محدودة للغاية. فالتراخيص التي منحتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لم تغير من الصورة الكلية للعزلة الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد السوري. وقد أشار مسؤولون أميركيون إلى أن هذه التعديلات، رغم أهميتها الرمزية، تبقى إشكالية لأنها لا تزيل المخاطر القانونية المرتبطة بالتعامل مع سوريا، مما يجعل الشركات والمستثمرين مترددين بشدة في الانخراط بأي أنشطة اقتصادية داخلها.

كما أن الإجراءات المصرفية الصارمة المرتبطة بتطبيق قوانين مكافحة الإرهاب وتمويله جعلت تحويل الأموال الإنسانية أكثر بطئًا وتعقيدًا. فالمنظمات الإغاثية العاملة في سوريا تُجبر على انتظار موافقات طويلة الأمد قبل تحويل التمويلات، ما يؤخر وصول المساعدات إلى المستفيدين ويزيد من كلفة العمليات اللوجستية. ونتيجة لذلك، ظلت الأغلبية الساحقة من المساعدات الإنسانية تُرسل عبر آليات الأمم المتحدة العابرة للحدود، التي تعمل ضمن نظام مراقبة معقد يحدّ من كفاءتها.

في ضوء ذلك، لم تُسهم التسهيلات المؤقتة في تنشيط الأسواق المحلية أو جذب رؤوس أموال أجنبية، إذ لا يزال المستثمرون يخشون من التعرض للعقوبات الثانوية إذا ما اعتُبر نشاطهم دعمًا غير مباشر لنظام الأسد. وظلت معدلات البطالة

[44] "Syria: EU Suspends Restrictive Measures on Key Economic Sectors." Consilium, 2025, www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2025/02/24/syria-eu-suspends-restrictive-measures-on-key-economic-sectors/#:~:text=The%20Council%20decided%20today%20to,economic%20recovery%2C%20reconstruction%2C%20and%20stabilisation.

مرتفعة، والليرة السورية في حالة تدهور مستمر، والأسواق تعاني من ندرة السلع الأساسية بسبب ضعف الإنتاج المحلي وصعوبة الاستيراد[45].

ج- حدود التأثير الفعلي للتخفيف

يتفق معظم الخبراء والمحللين الاقتصاديين على أن القيود التي جرى رفعها أو تخفيفها لم تمسّ جوهر منظومة العقوبات، إذ بقيت الإجراءات الأساسية المفروضة على الاحتياطي النفطي والقطاع المصرفي المركزي وقطاع الطاقة على حالها دون تغيير. كما ظلت الأصول الرئيسية للدولة السورية مجمّدة في الخارج، ما يعني أن النظام لا يزال محرومًا من مصادر تمويله التقليدية[46].

أما مشاريع إعادة الإعمار التي كانت تتطلب تدفقات مالية بمليارات الدولارات، فقد فشلت في الانطلاق فعليًا بسبب مخاوف المستثمرين الدوليين من إعادة فرض العقوبات في حال فشل النظام في تنفيذ الشروط السياسية والحقوقية التي تضعها واشنطن وبروكسل. وبذلك بقيت التسهيلات الإنسانية مؤقتة وذات نطاق محدود، لا تمسّ بنية العقوبات الهيكلية التي تشكل الإطار العام للعلاقات الاقتصادية بين سوريا والعالم الخارجي.

ومن ثم، فإن المواطن السوري العادي لم يلمس تحسنًا حقيقيًا في مستوى معيشته أو قدرته على تأمين احتياجاته الأساسية، رغم بعض التراخيص الجديدة التي سُمح بموجبها باستيراد الأغذية والأدوية. فقد ظلت القدرة الشرائية متدنية، واستمر التدهور في الخدمات العامة والبنية التحتية، في حين لم تُترجم الاستثناءات

---

[45] Nelson, Mateo. “As Syria Embarks on Fragile Transition, Sanctions Stand in the Way.” Syria Direct, 15 Jan. 2025, syriadirect.org/syria-embarks-on-fragile-transition-sanctions-stand-in-the-way/.

[46] “ESCWA Report on Sanctions Unintended Effects on Population in the Syrian Aran Republic.” United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, 2024, www.unescwa.org/news/escwa-report-sanctions-unintended-effects-population-syrian-aran-republic.

الإنسانية إلى انتعاش اقتصادي فعلي، بل بقيت محصورة في نطاق الإغاثة الطارئة قصيرة المدى[47].

وهكذا يمكن القول إن رفع أو تخفيف العقوبات على سوريا كان إجراءً محدود الأثر، ذا طبيعة رمزية أكثر من كونه تحولًا اقتصاديًا حقيقيًا، إذ لم يمسّ البنية الأساسية للعقوبات التي لا تزال تشكل الرافعة المركزية للسياسة الأميركية والأوروبية في إدارة الملف السوري.

د- دور الرئيس ترامب في رفع العقوبات والتحولات بعد سقوط النظام السابق

مع انتهاء الحقبة السابقة وسقوط نظام بشار الأسد مطلع عام 2025، دخل الملف السوري مرحلة جديدة اتسمت بملامح سياسية واقتصادية مغايرة. فقد جاء الموقف الأميركي في عهد الرئيس دونالد ترامب ليعبّر عن مقاربة مختلفة في إدارة السياسة العقابية تجاه دمشق، تقوم على التمييز بين «النظام البائد» و«الدولة الجديدة» التي بدأت تتشكل بعد التغييرات السياسية.

وفي هذا السياق، أعلن الرئيس ترامب في مايو 2025 أثناء زيارته إلى المملكة العربية السعودية عن نيته تفعيل الإعفاءات المنصوص عليها في قانون قيصر، معلنًا إصدار الترخيص العام رقم 25 (General License 25) بتاريخ 23 مايو 2025 عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)[48]. وقد نصّ الترخيص على تعليق العقوبات الثانوية المفروضة بموجب قانون قيصر لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، بقرار رئاسي أو بموافقة وزير الخارجية الأميركي، بهدف تمكين الاقتصاد السوري من التعافي وتسهيل عودة الأنشطة التجارية المشروعة غير العسكرية[49].

---

[47] "Impact of Sanctions on the Humanitarian Situation in Syria | Think Tank | European Parliament." Europa.eu, 2023, www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document/EPRS_BRI%282023%29749765.

[48] Sutherland, Callum. "Breaking down Trump's Plan to Lift U.S. Sanctions on Syria." TIME, Time, 14 May 2025, time.com/7285433/trump-united-states-sanctions-syria-what-happens-next/.

[49] "Treasury Issues Immediate Sanctions Relief for Syria." U.S. Department of the Treasury, 23 May 2025, home.treasury.gov/news/press-releases/sb0148

مثّل هذا القرار أول إشارة رسمية من واشنطن إلى استعدادها لإعادة النظر في منظومة العقوبات الشاملة التي كانت سارية منذ عام 2011، بشرط التزام السلطات الجديدة في دمشق بخطوات واضحة نحو محاربة الإرهاب وإعادة بناء المؤسسات السياسية على أسس ديمقراطية. وقد تزامن الإعلان الرئاسي مع تحسّن ملحوظ في سعر صرف الليرة السورية، حيث تراوح السعر بين 11,950 و11,850 ليرة للدولار قبل القرار[50]، ثم هبط إلى حدود 9,100–9,600 ليرة بعد صدور الترخيص العام رقم 25، بينما استقر السعر الرسمي عند 11,000 ليرة تقريبًا[51]، وهو ما يشير إلى أن هذا التحسن بقي محدود الأثر وغير مستقر، وكان بمثابة انتعاش نفسي مؤقت أكثر منه تحولًا اقتصاديًا هيكليًا، ناتجًا عن توقعات بانفتاح قريب لا عن تغيّر فعلي في مقومات الاقتصاد السوري.

كما شهدت العاصمة السورية حركة دبلوماسية وتجارية غير مسبوقة، حيث أوفدت شركات تركية وإماراتية وسعودية وفودًا استكشافية لبحث فرص الاستثمار في مجالات الطاقة، والنقل، والبنية التحتية، والإعمار، في إشارة إلى تغير الخريطة الجغرافية للاستثمارات الإقليمية باتجاه سوريا. وقد رأت دوائر اقتصادية أن هذه التطورات تشكّل تحولًا رمزيًا من «سوريا المعاقَبة» إلى «سوريا القابلة لإعادة الاندماج»، ولو بشروط محددة ومؤقتة.

من الناحية القانونية، لم يكن قرار ترامب إلغاءً كاملًا للعقوبات، بل تعليقًا جزئيًا ومشروطًا لتطبيقها، وهو ما جعله مرحلة انتقالية تمهّد للنقاش حول تعديل قانون قيصر بدلًا من إلغائه. وقد أكدت وزارة الخزانة الأميركية أن هذه الخطوة لا تعني «تبييض صفحة النظام السابق» بل دعم المؤسسات الجديدة التي ظهرت بعد

---

[50] "تحسن متواصل بسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار اليوم"، الجزيرة نت، 7 مايو 2025: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/5/7/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%B5%D8%B1%D9%81?

[51] "استقرار سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار"، الجزيرة نت، 8 يوليو 2025، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/7/8/syrian-pound-rate-against-dollar

2025، في إطار ما وصفته الخارجية الأميركية بـ«إعادة تموضع السياسة العقابية لخدمة التحول السياسي في سوريا»[52].

ومع أن هذه الإجراءات أحدثت ارتياحًا عامًا داخل الأوساط الاقتصادية السورية، فإن أثرها ظل محدودًا على المدى البعيد بسبب استمرار العقوبات المفروضة على الأفراد والكيانات المنتمية للنظام السابق، وبقاء القيود على التحويلات المالية الدولية[53]. ومع ذلك، اعتُبرت خطوة ترامب نقطة انعطاف حاسمة في مسار العقوبات الأميركية، لأنها فتحت الباب أمام إعادة تعريف العلاقة بين دمشق وواشنطن في مرحلة ما بعد الأسد، وربطت رفع العقوبات بمؤشرات إصلاح سياسي واقتصادي واقعية، لا بمجرد تعهدات دبلوماسية

3- الفرق بين إزالة العقوبات وتعديل قانون قيصر

يُعدّ التمييز بين إزالة العقوبات وتعديل قانون قيصر من النقاط الجوهرية لفهم آليات السياسة الأميركية تجاه سوريا، إذ تختلف الدلالات القانونية والسياسية لكل منهما اختلافًا عميقًا في المضمون والنتائج. فبينما تمثل إزالة العقوبات (Lifting or Termination) خطوة نهائية نحو إنهاء المنظومة العقابية بالكامل وإعادة العلاقات الاقتصادية والسياسية إلى طبيعتها، فإن تعديل القانون (Amendment) يعني استمرار الإطار التشريعي ذاته مع إدخال تعديلات جزئية أو فنية على بعض نصوصه دون المساس بجوهره العقابي.

من الناحية القانونية، تتطلب إزالة العقوبات إلغاء القانون الفيدرالي نفسه — أي إلغاء قانون قيصر أو أي تشريعات مرتبطة به — من خلال تصويت الكونغرس وموافقة الرئيس الأميركي، أو إصدار أمر تنفيذي جديد يعلّق العمل به استنادًا إلى صلاحيات السلطة التنفيذية في السياسة الخارجية. ويترتب على هذا الإجراء رفع

---

[52] Treasury Issues Immediate Sanctions Relief for Syria." U.S. Department of the Treasury, 23 May 2025, home.treasury.gov/news/press-releases/sb0148

[53] "United States Terminates Syria Sanctions Program and Initiates Other Relief | Advisories | Arnold & Porter." Arnold & Porter, 2025, www.arnoldporter.com/en/perspectives/advisories/2025/07/united-states-terminates-syria-sanctions-program

جميع القيود المفروضة على التعامل المالي والتجاري بين الولايات المتحدة وسوريا، بما في ذلك السماح للشركات الأميركية والأجنبية بإعادة الاستثمار والتبادل التجاري بحرية، مع مراعاة ما قد يبقى من قيود أخرى تتعلق بملفات مثل مكافحة الإرهاب أو الأسلحة المحظورة.

أما في حالة تعديل القانون، فإن المسألة لا تتعلق بالإلغاء الكلي، بل بإدخال تغييرات محدودة على آليات التنفيذ أو على شروط فرض العقوبات. فقد يشمل التعديل، مثلًا، تقصير أو تمديد مدة العقوبات المفروضة على كيانات معينة، أو إضافة استثناءات إنسانية جديدة، أو تخفيف القيود على بعض القطاعات المدنية مثل التعليم أو الصحة، من دون رفع الحظر الكامل عن الاقتصاد السوري. ويُعدّ هذا الخيار أكثر شيوعًا في الممارسة الأميركية لأنه يتيح مرونة تدريجية في التعاطي مع المتغيرات الميدانية والسياسية دون أن يُفسَّر القرار على أنه تراجع عن الموقف المبدئي تجاه النظام الأسد.

من الناحية السياسية والاستراتيجية، يرى أنصار الإلغاء التام للعقوبات أن هذه الخطوة ضرورية لتهيئة المناخ الدولي والإقليمي لإعادة إعمار سوريا، وتمكين الاقتصاد الوطني من العودة إلى دورة الإنتاج الطبيعية، فضلًا عن إعادة دمج دمشق في النظام المالي العالمي. ويؤكد هؤلاء أن استمرار العقوبات يعيق جهود إعادة الاستقرار، ويحول دون عودة اللاجئين، ويمنع انفتاح رؤوس الأموال العربية والدولية على السوق السورية.

في المقابل، يرفض أنصار الإبقاء على العقوبات أو تعديلها جزئيًا هذا الطرح، معتبرين أن رفعها بالكامل قبل تحقيق إصلاحات سياسية جوهرية سيمثل منحًا مجانيًا للشرعية لنظام الأسد، ويقوض أدوات الضغط الأميركية التي تعدّ من الوسائل القليلة المتبقية لتقييد النظام ومساءلته. ويرى هؤلاء أن التعديل المحدود يمكن أن يكون وسيلة لإصلاح بعض الآثار السلبية للعقوبات على المدنيين ـــ مثل السماح بمزيد من المرونة في المساعدات الإنسانية أو دعم المنظمات الدولية ـــ

من دون تقويض الغاية الأصلية المتمثلة في نزع السلاح غير المشروع ووقف الانتهاكات القمعية.

ومهما يكن من أمر، فإن تحقيق أي من الخيارين — الإزالة الكاملة أو التعديل الجزئي — يرتبط بقرار مشترك بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الولايات المتحدة. فلا يمكن للرئيس الأميركي بمفرده رفع العقوبات الدائمة من دون موافقة الكونغرس، كما لا يستطيع الأخير فرض تعديل جوهري دون تعاون البيت الأبيض ووزارة الخزانة. ومن ثمّ، يظل أي تغيير في قانون قيصر رهين المزاج السياسي الأميركي وتوازن القوى بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، فضلًا عن التحولات الإقليمية والدولية التي قد تعيد تعريف موقع سوريا في خريطة المصالح الأميركية في الشرق الأوسط.

وبذلك، يمكن القول إن الفارق بين الإزالة والتعديل ليس مجرد إجراء قانوني، بل هو انعكاس لرؤية استراتيجية أوسع: فالإزالة تعبّر عن تحول سياسي جذري في الموقف الأميركي من النظام الأسد، بينما التعديل يرمز إلى مناورة تكتيكية محسوبة تهدف إلى التكيف مع المتغيرات الإنسانية والدبلوماسية من دون التخلي عن الإطار العقابي العام.

4- الآفاق المستقبلية والسيناريوهات المحتملة

أولًا: الآفاق المستقبلية

1- التحولات الإقليمية وإعادة إدماج سوريا في محيطها العربي

شهدت المرحلة اللاحقة لسقوط النظام السابق مطلع عام 2025 تحوّلًا جذريًا في موقع سوريا داخل النظام الإقليمي العربي. فبعد أكثر من عقد من العزلة السياسية، عادت دمشق رسميًا إلى مقعدها في جامعة الدول العربية خلال قمة جدة 2025، باعتبارها دولة ذات سيادة تمثلها حكومة انتقالية شرعية برئاسة أحمد الشرع. وقد شكّل هذا الاعتراف الجماعي نقطة تحول أساسية في الموقفين العربي والدولي تجاه دمشق، إذ باتت الأولوية الإقليمية هي دعم الاستقرار وإعادة البناء بدلًا من إدارة الصراع.

في هذا السياق، أعادت دول الخليج ومصر وتركيا صياغة علاقاتها مع الدولة السورية الجديدة على أسس التعاون الاقتصادي والأمني، وأعلنت كل من الإمارات والسعودية نيتها دعم مشاريع إعادة الإعمار وتطوير البنية التحتية، في حين أبدت أنقرة استعدادها للتعاون في ملف عودة اللاجئين وتأمين الحدود الشمالية. أما الولايات المتحدة، فقد وجدت نفسها أمام واقع سياسي جديد يستدعي مراجعة شاملة لسياسة العقوبات، خاصة بعد صدور الترخيص العام رقم 25 في مايو 2025 الذي مثّل أول خطوة عملية لتخفيف العقوبات الاقتصادية. وهكذا، تحولت المقاربة الأميركية من سياسة الردع والعزل إلى سياسة الدعم المشروط الهادفة إلى ترسيخ الاستقرار ومنع عودة الفساد أو المحسوبية التي ارتبطت بالنظام البائد.

2- إعادة تموضع القوى الدولية وتحوّل التحالفات الاقتصادية

أدّى سقوط النظام السابق إلى إعادة تشكيل خريطة التحالفات داخل سوريا وخارجها. فقد تراجع النفوذ الإيراني تدريجيًا نتيجة فقدانه قنواته السياسية والعسكرية التقليدية، بينما أعادت روسيا تموضعها في دور اقتصادي أكثر منه أمني، مركزة على التعاون في مجالات الطاقة والنقل والموانئ. في المقابل، برزت تحالفات اقتصادية جديدة أكثر تنوعًا قادتها دول الخليج بالتعاون مع شركاء آسيويين مثل الصين والهند، حيث أبدت بكين استعدادها لدمشق ضمن مبادرة الحزام والطريق، بينما خصصت نيودلهي تمويلًا لمشروعات تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة.

هذا التحول الاستراتيجي نقل سوريا من الاعتماد على محور واحد (روسيا–إيران) إلى اندماج اقتصادي متعدد الأقطاب، يتوازن فيه البعد العربي مع الحضور الآسيوي، ما يمنحها هامشًا أوسع للتحرك الدولي واستقطاب الاستثمار. كما شكّل التحالف الثلاثي الجديد (سوريا–الإمارات–السعودية) نواةً لإطار تنموي إقليمي يقوم على تمويل مشروعات البنية التحتية والطاقة العابرة للحدود، في حين ساهمت تركيا في تسهيل حركة التجارة والربط البري مع الأسواق الإقليمية. وبهذا

الانتقال، بدأت سوريا تتعافى من عزلة اقتصادية استمرت أكثر من عقد، لتتحول تدريجيًا إلى محور لوجستي وتجاري محتمل في المشرق العربي.

3- ملامح السياسة الأميركية الجديدة تجاه دمشق

أعادت إدارة الرئيس دونالد ترامب في ولايته الثانية (2025–2029) تعريف السياسة الأميركية في الملف السوري على نحو مغاير للنهج السابق. فبدلًا من معاقبة الدولة السورية ككل، تم توجيه العقوبات إلى الأفراد والكيانات المنتمية إلى النظام البائد، مع فتح المجال أمام مؤسسات الدولة الجديدة للتعامل التجاري والمالي المشروط بالشفافية. وأكد البيت الأبيض في بيانه الصادر في يونيو 2025 أن الهدف الأميركي لم يعد "تغيير النظام"، بل "ضمان استقرار الدولة السورية الجديدة واستمرار مؤسساتها ضمن نظام إقليمي آمن".

وبموجب هذه السياسة، استُحدثت آلية رقابة أميركية–دولية للإشراف على استخدام التمويل الخارجي في إعادة الإعمار، بحيث يتم توجيه الموارد مباشرة إلى المشاريع المدنية والبنى الأساسية تحت إشراف أممي، مع ضمان عدم استفادة أي شخص مدرج على قوائم العقوبات. كما فتحت واشنطن قنوات دبلوماسية محدودة مع وزارة الخارجية السورية الجديدة، في إطار ما وصفته بـ"الانخراط المسؤول" الذي يوازن بين المصالح الإنسانية والأمنية.

4- آفاق إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية

في أغسطس 2025 أطلقت الحكومة السورية الجديدة خطة وطنية للتنمية المستدامة وإعادة البناء، بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تهدف إلى استقطاب التمويل الخارجي وإعادة هيكلة القطاعات المنتجة. وتشمل الخطة إنشاء قناة تمويل إنسانية–إعمارية تتيح لسوريا تصدير النفط والغاز وتخصيص العائدات مباشرة لمشروعات البنية التحتية والخدمات العامة بإشراف دولي، بما يضمن الشفافية ويمنع الفساد.

كذلك بدأت دمشق مفاوضات للحصول على عضوية البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) والانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية

التحتية (AIIB)، في خطوة تهدف إلى دمج الاقتصاد السوري في المنظومة المالية العالمية. وقد رحّبت الأمم المتحدة بهذه الخطوات وعدّتها "نقطة انطلاق لاقتصاد ما بعد العقوبات"، مؤكدة أن إعادة بناء الاقتصاد السوري تمثل اختبارًا حقيقيًا لنجاح المرحلة الانتقالية السياسية.

ثانيًا: السيناريوهات المحتملة

يمكن تمييز ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل العقوبات والعلاقات الأميركية–السورية:

1- سيناريو الرفع الكامل للعقوبات، في حال التزام الدولة الجديدة بخارطة الإصلاح السياسي والاقتصادي المعلنة، وهو ما سيقود إلى اندماج اقتصادي شامل وعودة الاستثمارات الأجنبية بشكل موسّع.

2- سيناريو التخفيف المشروط، وهو الأقرب في المدى المتوسط، حيث تستمر بعض القيود على الأفراد والكيانات السابقة مع توسّع الإعفاءات القطاعية، خصوصًا في مجالات الطاقة والإعمار والتمويل.

3- سيناريو إعادة فرض العقوبات، إذا فشلت الحكومة الجديدة في تطبيق معايير الشفافية أو ظهرت انتهاكات سياسية أو مالية، وهو احتمال يظل قائمًا لكنه ضعيف في ظل الدعم الدولي الحالي لعملية التحول السياسي.

الخاتمة

لقد أظهرت الدراسة أن مسار العقوبات الأميركية على سوريا، الممتد منذ إدراجها على قائمة "الدول الراعية للإرهاب" عام 1979 وحتى مرحلة الانتقال السياسي عام 2025، يمثّل نموذجًا فريدًا في تطور أدوات الضغط الاقتصادي بوصفها وسيلة لإعادة تشكيل التوازنات السياسية الإقليمية. فقد بدأت العقوبات كأداة ردع موجهة ضد النظام السوري في سياق الحرب الباردة، ثم تحولت، مع صدور قانون قيصر عام 2019، إلى منظومة عقابية شاملة تهدف إلى خنق البنية الاقتصادية والسياسية للدولة السورية في عهد النظام السابق. غير أن هذا المسار شهد انعطافة تاريخية بعد سقوط النظام مطلع عام 2025، حيث تغيّر جوهر المقاربة الأميركية والدولية من سياسة العزل إلى سياسة الانخراط المنظّم والمشروط.

إن المرحلة الراهنة تمثل تحولًا بنيويًا في موقع سوريا الإقليمي والدولي. فبعد أعوام طويلة من الانكماش الاقتصادي والجمود السياسي، بدأت الدولة الجديدة بقيادة أحمد الشرع مرحلة إعادة بناء مؤسساتها واستعادة علاقاتها العربية والدولية، في ظل بيئة إقليمية داعمة ومسار دبلوماسي جديد يقوم على الاعتراف المتبادل والانفتاح التدريجي. وقد كان قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بإصدار الترخيص العام رقم 25 في مايو 2025 نقطة انطلاق عملية لتخفيف العقوبات وإعادة دمج سوريا اقتصاديًا، مع الحفاظ على آلية رقابة تضمن الشفافية وتمنع عودة شبكات الفساد القديمة.

وتُظهر المؤشرات الاقتصادية الأولية أن الاقتصاد السوري بدأ يتعافى ببطء، مدفوعًا بعودة التبادل التجاري مع دول الجوار واهتمام الاستثمارات الخليجية والآسيوية بقطاعي الطاقة والبنية التحتية. ومع ذلك، يبقى هذا التعافي هشًّا ومشروطًا بقدرة الدولة على إدارة التحول السياسي والاقتصادي بطريقة رشيدة ومستدامة، وبمدى التزامها بالحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. فالتخفيف الأميركي

والأوروبي للعقوبات ليس مكافأة نهائية، بل آلية مراقبة تُربط بمؤشرات الإصلاح المؤسسي واحترام المعايير الحقوقية والمالية.

لقد أظهر البحث أن العقوبات الأميركية تحوّلت من أداة لإسقاط النظام إلى أداة لضبط الانتقال. فبدلًا من سياسة "الضغط الأقصى" التي اتبعتها الإدارات السابقة، أصبحت العقوبات الآن جزءًا من منظومة دعم سياسي مشروط تستهدف تثبيت الاستقرار وبناء الثقة في مؤسسات الدولة الجديدة. ومن ثمّ، يمكن القول إن مستقبل العلاقة بين دمشق وواشنطن يتوقف على قدرة القيادة السورية الجديدة على ترجمة التعهدات الإصلاحية إلى إجراءات عملية في مجالات الشفافية الاقتصادية، ومكافحة الفساد، واحترام حقوق الإنسان، بما يمهّد تدريجيًا لرفع العقوبات بصورة نهائية.

وفي ضوء ما توصل إليه البحث، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. أن العقوبات، رغم آثارها السلبية الواسعة، أسهمت في تسريع التحول السياسي داخل سوريا، إذ مهّدت الطريق لتغيير النظام وظهور مرحلة جديدة أكثر انفتاحًا.
2. أن تخفيف العقوبات بعد عام 2025 يمثل انتقالًا من مرحلة المواجهة إلى مرحلة التكيف، حيث يُعاد توجيه أدوات السياسة الأميركية نحو دعم الإصلاح والاستقرار.
3. أن انخراط الدول العربية في إعادة الإعمار يعدّ عاملًا حاسمًا في ترسيخ هذا التحول ومنع عودة الاقتصاد السوري إلى العزلة السابقة.
4. أن التحدي الأكبر أمام الدولة السورية الجديدة هو بناء مؤسسات قادرة على إدارة الموارد بشفافية وضمان توزيع عادل لعوائد التنمية بما يعيد الثقة الداخلية والدولية.

وبناءً على ذلك، فإن الطريق نحو إنهاء العقوبات نهائيًا لا يمر فقط عبر القرار الأميركي، بل عبر التزام دمشق بمسار إصلاح حقيقي ومستدام يوازن بين السيادة الوطنية والانفتاح الدولي. فالمستقبل الاقتصادي والسياسي لسوريا لن يُرسم بقرارات خارجية فحسب، بل بقدرتها الذاتية على بناء نموذج دولة مدنية فعّالة قادرة

على استعادة مكانتها الإقليمية وتوظيف العقوبات السابقة كدرس في أهمية الحكم الرشيد والتكامل العربي والدولي.

المراجع

1. Ahmad, K. (2025, January 13). *Reevaluating the Caesar Syria Civilian Protection Act of 2019.* Global Policy Journal. https://www.globalpolicyjournal.com/blog/13/01/2025/reevaluating-caesar-syria-civilian-protection-act-2019
2. Alalwani, W., & Shaar, K. (2021). *A comprehensive review of the effectiveness of US and EU sanctions on Syria.* Middle East Institute. https://www.mei.edu/publications/comprehensive-review-effectiveness-us-and-eu-sanctions-syria
3. Alestiklal Newspaper. (2025). *How does the Syrian American Council shape decision-making in Washington?* https://www.alestiklal.net/en/article/how-does-the-syrian-american-council-shape-decision-making-in-washington
4. Al-Mayadeen English. Klarenberg, K. (2024, August 9). *War by other means: Sanctions destroying Syria.* https://english.almayadeen.net/articles/analysis/war-by-other-means--sanctions-destroying-syria
5. Al-Monitor. Hagedorn, E. (2025). *Inside Congress' battle to repeal Syria's Caesar sanctions.* https://www.al-monitor.com/originals/2025/10/inside-congress-battle-repeal-syrias-caesar-sanctions
6. Arslanian, F. (2024). *Economic sanctions on Syria: A critical reappraisal.* Security in Context.

https://www.securityincontext.com/posts/economic-sanctions-on-syria-a-critical-reappraisal

7. Brookings. (2020, June 19). *The Caesar Act and a pathway out of conflict in Syria.* https://www.brookings.edu/articles/the-caesar-act-and-a-pathway-out-of-conflict-in-syria
8. Carter Center. (2020, September). *U.S. and European sanctions on Syria.*
9. Congress.gov. (2019). *H.R.31 - Caesar Syria Civilian Protection Act of 2019.* https://www.congress.gov/bill/116th-congress/house-bill/31
10. Congress.gov. (2019). *S.52 - Caesar Syria Civilian Protection Act of 2019.* https://www.congress.gov/bill/116th-congress/senate-bill/52/text
11. Consilium. (2025, February 24). *Syria: EU suspends restrictive measures on key economic sectors.* https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2025/02/24/syria-eu-suspends-restrictive-measures-on-key-economic-sectors
12. Crowell & Moring LLP. (2025). *U.S. Departments of State and Treasury issue immediate sanctions relief for Syria.* https://www.crowell.com/en/insights/client-alerts/us-depar

tments-of-state-and-treasury-issue-immediate-sanctions-relief-for-syria

13. Dagres, H. (2021, May 24). *The US sanctions regimen against the Assad regime is working. Here's how.* Atlantic Council. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-us-sanctions-regimen-against-the-assad-regime-is-working-heres-how
14. Engel, Rep. (2019). *H.R.31 - 116th Congress (2019-2020): Caesar Syria Civilian Protection Act of 2019.* Congress.gov. https://www.congress.gov/bill/116th-congress/house-bill/31
15. ESCWA. (2024). *ESCWA report on sanctions' unintended effects on population in the Syrian Arab Republic.* United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. https://www.unescwa.org/news/escwa-report-sanctions-unintended-effects-population-syrian-aran-republic
16. Europa.eu. (2023). *Impact of sanctions on the humanitarian situation in Syria.* European Parliament Think Tank. https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document/EPRS_BRI%282023%29749765
17. Foley Hoag LLP. (2025, July). *Unpacking the U.S. sanctions reversal on Syria: Implications and future*

outlook. https://www.foleyhoag.com/news-and-insights/publications/alerts-and-updates/2025/july/unpacking-the-us-sanctions-reversal-on-syria-implications-and-future-outlook

18. Goodwin, J. (2023, February 10). *US eases Syria restrictions to support earthquake relief.* The National. https://www.thenationalnews.com/world/us-news/2023/02/10/us-eases-syria-restrictions-to-allow-earthquake-relief
19. Human Rights Watch. (2023, June 22). *Questions and answers: How sanctions affect the humanitarian response in Syria.* https://www.hrw.org/news/2023/06/22/questions-and-answers-how-sanctions-affect-humanitarian-response-syria
20. Human Rights Watch. (2025, February 18). *US, EU, UK: Lift Syria sanctions hindering recovery.* https://www.hrw.org/news/2025/02/18/us-eu-uk-lift-syria-sanctions-hindering-recovery
21. Luck, T. (2025, March 14). *Syria hangs by a thread while US sanctions block reconstruction.* Wilson Center. https://plasticpipeline.wilsoncenter.org/article/syria-hangs-thread-while-us-sanctions-block-reconstruction
22. Luebkert, W. (2025, April 3). *Sanctions jeopardize post-civil war Syrian economy despite economic reforms.* The Michigan Journal of Economics. https://sites.lsa.umich.edu/mje/2025/04/03/sanctions-jeop

ardize-post-civil-war-syrian-economy-despite-economic-reforms

23. Manaf, Q. (2020, July 28). *قانون قيصر: آثاره وتداعياته الاقتصادية والسياسية*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 1–11.

24. Matthew, L. (2025). *Syrian sponsorship of global terrorism: The need for accountability.* The Washington Institute. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/syrian-sponsorship-global-terrorism-need-accountability

25. Mona, Y. (2022, May 14). *How will new U.S. sanctions impact Syria's conflict?* United States Institute of Peace. https://www.usip.org/publications/2020/06/how-will-new-us-sanctions-impact-syrias-conflict

26. Nelson, M. (2025, January 15). *As Syria embarks on fragile transition, sanctions stand in the way.* Syria Direct. https://syriadirect.org/syria-embarks-on-fragile-transition-sanctions-stand-in-the-way

27. Ramani, S. (2020). *How are Russia and China responding to the Caesar Act?* Middle East Institute. https://www.mei.edu/publications/how-are-russia-and-china-responding-caesar-act

28. Rasanah International Institute for Iranian Studies. (2020, June 29). *The political dimensions of Syria's Caesar Act and the scope of Iranian influence.* https://rasanah-iiis.org/english/position-estimate/the-politi

cal-dimensions-of-syrias-caesar-act-and-the-scope-of-iranian-influence

29. Reuters. (2025, February 24). *EU suspends sanctions against Syria including on energy, banking.* https://www.reuters.com/world/middle-east/eu-suspends-sanctions-against-syria-including-those-energy-banking-2025-02-24

30. Rosenblatt, N. (2021, September 7). *Does treating Syria as a state sponsor of terrorism advance or hold back US national security interests?* Atlantic Council. https://www.atlanticcouncil.org/commentary/article/does-treating-syria-as-a-state-sponsor-of-terrorism-advance-or-hold-back-us-national-security-interests

31. Santucci, E. (2020, August 24). *The Caesar Act might alter the UAE's normalization policy with Syria.* Atlantic Council. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-caesar-act-might-alter-the-uaes-normalization-policy-with-syria

32. Sawah, W. (2019, December 23). *Caesar Act: A new blow to those who believed they won the Syrian war.* The Syrian Observer. https://syrianobserver.com/foreign-actors/caesar-act-a-new-blow-to-those-who-believed-they-won-the-syrian-war

33. Sharp, J. M. (2011, August 9). *Unrest in Syria and U.S. sanctions against the Asad regime.* Congressional Research Service, 1–30.
34. Sharp, J. M., & Blanchard, C. M. (2011, November 9). *Unrest in Syria and U.S. sanctions against the Asad regime.* Congressional Research Service, 1–19.
35. State Department. (2025, May 23). *Providing sanctions relief for the Syrian people.* United States Department of State. https://www.state.gov/releases/2025/05/providing-sanctions-relief-for-the-syrian-people
36. State Department. (2025, June 25). *Syria sanctions.* United States Department of State. https://www.state.gov/syria-sanctions
37. Syria Observer. (2025, June 19). *U.S. senators introduce bill to repeal the Caesar Act sanctions on Syria.* https://syrianobserver.com/foreign-actors/u-s-senators-introduce-bill-to-repeal-the-caesar-act-sanctions-on-syria
38. Syrializm.net. (2025). *Efforts inside the US Congress to repeal the Caesar Act sanctions against Syria.* https://syrializm.net/efforts-inside-the-us-congress-to-repeal-the-caesar-act-sanctions-against-syria
39. Tabler, A. J., & Zweig, M. (2023). *How the Caesar Act restricts normalisation with Syria.* The Washington Institute.

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/how-caesar-act-restricts-normalisation-syria

40. Türkiye Today. (2025, May 25). *Turkish Foreign Ministry welcomes Syria sanctions relief.* https://www.turkiyetoday.com/region/turkish-foreign-ministry-welcomes-syria-sanctions-relief-3201912

41. UN Geneva. (2025, May 27). *Sanctions relief for Syria offers "powerful message of hope," says UN Migration Agency.* https://www.ungeneva.org/en/news-media/news/2025/05/106750/sanctions-relief-syria-offers-powerful-message-hope-says-un

42. United Nations. (2023, January 25). *Following 12 years filled with war, sanctions, Syria faces worsening humanitarian, economic crisis of "epic proportions."* https://press.un.org/en/2023/sc15182.doc.htm